

Distr.: General  
10 September 2024  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والسبعون

البند 34 من جدول الأعمال المؤقت\*

قضية فلسطين

التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني: الأثر  
الاقتصادي للعملية العسكرية الإسرائيلية في غزة من تشرين الأول/  
أكتوبر 2023 إلى أيار/مايو 2024

مذكرة من الأمين العام\*\*

يتشرف الأمين العام أن يحيل إلى الجمعية العامة التقرير الذي أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة

للتجارة والتنمية.

\* A/79/150

\*\* قُدمت هذه الوثيقة إلى خدمات المؤتمرات لتجهيزها بعد الموعد النهائي لأسباب فنية خارجة عن إرادة المكتب المقدم للوثيقة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

161024 011024 24-16305 (A)



## تقرير أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني: الأثر الاقتصادي للعمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة من تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى أيار/مايو 2024

### موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 22/77 الذي طلبت فيه الجمعية إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن يواصل موافاتها بتقارير عن التنمية الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعن التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي. ويأتي هذا التقرير استكمالاً للتقارير السابقة للأونكتاد المقدمة إلى الجمعية (A/71/174 و A/73/201 و A/74/272 و A/75/310 و A/76/309 و A/77/295 و A/78/303).

ومنذ مطلع تسعينات القرن الماضي، ما برحت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تفرض قيوداً على حركة البضائع والأشخاص من غزة واليها. وما برح العمل على تكثيف القيود مستمراً بشكل كبير منذ تولي حماس زمام الحكم في قطاع غزة عام 2007. وعلى مدى 17 سنة، ما برح 2,3 ملايين فلسطيني محصورين ضمن جيب صغير مساحته 365 كلم<sup>2</sup> في واحدة من أعلى المناطق كثافة سكانية في العالم. وجرى التضيق على إدخال البضائع بحيث باتت تشمل فقط الاحتياجات الأساسية والإغاثة الإنسانية. وإضافة إلى ذلك، ما برحت غزة تشهد العديد من العمليات العسكرية الواسعة النطاق خلال ما يزيد قليلاً عن عقد ونصف العقد في الأعوام 2008-2009، و 2012، و 2014، و 2021، و 2022، وأيار/مايو 2023 ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2023. وأدت القيود وعمليات الإغلاق والعمليات العسكرية المتكررة إلى التدمير الكامل للبنية التحتية لغزة ولقاعدها الإنتاجية. كما أدى تجويف الاقتصاد إلى اعتماد قوي على المعونة الخارجية.

وأدت الحرب التي أعقبت الهجمات التي شنتها حماس وتنظيمات فلسطينية مسلحة أخرى في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 على ما تبقى من اقتصاد غزة وبنيتها التحتية. وأدت العمليات العسكرية المكثفة في غزة إلى كارثة إنسانية وبيئية واجتماعية غير مسبوقة نقلت غزة من حالة تخلف إلى حالة خراب تام. وستستمر التداعيات البعيدة المدى لذلك لسنوات عدة، وقد تستغرق إعادة غزة إلى وضعها السابق عقوداً.

لقد بلغت الخسائر في الدخل في غزة الناجمة عن 16 سنة من الإغلاق والقيود المشددة سواء على الاقتصاد أو على الحركة، وعن العمليات العسكرية المتكررة في غزة مستويات مذهلة. ووفقاً لتقديرات شاملة موضحة في هذا التقرير، في غياب تلك القيود كان من المقدر أن يكون متوسط الناتج المحلي الإجمالي لغزة، بحلول نهاية عام 2023، أعلى بنسبة 77,6 في المائة من مستواه الفعلي. وهذا يعني خسارة تراكمية تقديرية متحفظة قدرها بـ 35,8 مليار دولار (بالقيمة الثابتة للدولار لعام 2015) من الناتج المحلي الإجمالي الممكن غير المحقق خلال الفترة 2007-2023 - أي ما يعادل 17 ضعفًا من الناتج المحلي الإجمالي لغزة في عام 2023.

وأدت الأضرار التي سببتها الحرب في الفترة ما بين 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 و 20 أيار/مايو 2024 إلى تقليص نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في غزة بأكثر من النصف، في حين ضاعفت عوامل أخرى مجدداً من خسارة الدخل. وعلاوةً على ذلك، قُدرت الأضرار المادية التي لحقت بالبنية التحتية لغزة خلال الفترة الممتدة من 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى نهاية كانون الثاني/يناير 2024 بمبلغ 18,5 مليار دولار - أي ما يعادل سبعة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لغزة في عام 2022.

وبمجرد التوصل إلى وقف لإطلاق النار، فإن أي عودة إلى اتجاه النمو المسجل في الفترة 2007-2022 تعني أن غزة ستحتاج إلى 350 سنة لمجرد العودة إلى مستوى ناتجها المحلي الإجمالي المسجل في عام 2022.

## أولا - الهدف والنطاق

1 - يقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 22/77 الذي طلبت فيه الجمعية إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن يواصل موافاتها بتقارير عن التنمية الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعن التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي. ويضاف هذا التقرير إلى سبعة تقارير أعدها الأونكتاد قُدمت إلى الجمعية عن هذا الموضوع.

2 - في سياق 57 سنة من الاحتلال الإسرائيلي، فرضت إسرائيل عمليات إغلاق وقيوداً صارمة تطال الاقتصاد والتنقل على قطاع غزة منذ حزيران/يونيه 2007، ونفذت عدداً من العمليات العسكرية الكبرى التي دمرت بنيته التحتية والقاعدة الإنتاجية لاقتصاده. وقيل تشرين الأول/أكتوبر 2023، كان اقتصاد غزة اقتصاداً أجوف وكان شعبها يعتمد بشكل شبه كامل على المعونات الدولية. وفي 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، شنت حماس وتنظيمات فلسطينية مسلحة أخرى هجمات واسعة النطاق على إسرائيل وارتكبت العديد من الأعمال الإرهابية. ومنذ ذلك الحين، أفادت مصادر إسرائيلية عن مقتل أكثر من 1 500 إسرائيلي وأجنبي في هذا السياق، بينهم ما لا يقل عن 338 امرأة و 38 طفلاً و 690 من أفراد قوات الأمن. وأصيب نحو 6 200 إسرائيلي وأجنبي بجروح، بحسب مصادر إسرائيلية رسمية. وعلاوة على ذلك، سُجل أيضاً 33 هجوماً على المرافق الطبية الإسرائيلية والعاملين فيها. وإضافة إلى ذلك، حُطف نحو 250 شخصاً، بينهم إسرائيليون وأجانب، بينهم نحو 65 امرأة و 34 طفلاً، اقتيدوا إلى غزة، وأُفرج عن بعضهم لاحقاً في تشرين الثاني/نوفمبر. وفي أعقاب الهجمات التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر، شنت إسرائيل عملية عسكرية في غزة. ودمرت الحرب التي أعقبت ذلك في غزة كل ما تبقى من القاعدة الاقتصادية والبنية التحتية الداعمة للحياة في القطاع.

3 - وهدف هذا التقرير هو تقييم الأثر الاقتصادي للعمليات العسكرية الإسرائيلية الأخيرة انطلاقاً من ثلاثة مؤشرات رئيسية، باستخدام فترات زمنية مختلفة تبعاً لتوفر البيانات: الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي، والأفق الزمني للتعافي، والأثر المباشر للأضرار التي لحقت بالأنشطة الاقتصادية منذ بدء الحرب حتى 20 أيار/مايو 2024. وعلاوة على ذلك، وبناءً على النتائج التي توصل إليها الأونكتاد في عام 2020 (انظر A/75/310)، يقدم هذا التقرير تقييماً للتكلفة الاقتصادية التراكمية لعمليات الإغلاق الإسرائيلية والقيود الأخرى والعمليات العسكرية المذكورة أعلاه بين عامي 2007 و 2023 على غزة. وأخيراً، أُدرجت بيانات أخرى عن الحرب، التي كانت ما زالت مستمرة حتى وقت كتابة هذا التقرير، حتى 12 آب/أغسطس 2024.

4 - كما كانت العملية العسكرية لا تزال جارية وقت الانتهاء من هذا التقرير. وبذلك، فإن كل التقييمات الكمية هي تقديرات مؤقتة ذات حدود دنيا للخسائر والأضرار التي لحقت بغزة من حيث الأثر الاقتصادي والتكلفة والإطار الزمني للتعافي.

## ثانياً - المعلومات الأساسية والسياق

### ألف - قبل تشرين الأول/أكتوبر 2023

5 - تحتل إسرائيلُ غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، منذ حزيران/يونيه 1967. ورغم فك الارتباط الأحادي الجانب في عام 2005، احتفظت إسرائيل بالسيطرة الفعلية على المجال الجوي لغزة

والمناطق المحيطة بكل الحدود البرية مع إسرائيل، بما في ذلك المعابر والمناطق البحرية المتاخمة لغزة، باستثناء الحدود مع مصر التي يبلغ طولها 12 كلم، والتي أعادت إسرائيل احتلال جزء منها في أيار/مايو 2024.

6 - ومنذ مطلع تسعينات القرن الماضي، يخضع الشعب الفلسطيني في غزة لقيود مشددة وطويلة الأمد على حركته من القطاع وإليه، ولسياسة فصل عن الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. كما تفرض إسرائيل قيوداً على صادرات غزة و وارداتها وتحظر أو تقيد استيراد مدخلات الإنتاج الحيوية والتكنولوجيا. وعلاوة على ذلك، لا تسمح إسرائيل منذ عقدين ببناء وتشغيل مطارات أو موانئ بحرية. ومنذ عام 2007، جرى تشديد القيود بشكل كبير. إن الحصار وعمليات الإغلاق التي تفرضها إسرائيل على غزة، وهي واحدة من أكثر المناطق اكتظاظاً بالسكان في العالم، منذ عام 2007 بعد تولي حماس زمام الحكم في قطاع غزة العام نفسه، قد تصل إلى مستوى العقاب الجماعي، وهو أمر محظور بموجب القانون الدولي.

7 - إن غزة، التي لا تبلغ مساحتها سوى 365 كلم<sup>2</sup>، هي واحدة من أعلى المناطق من حيث الكثافة السكانية في العالم - 6 085 نسمة للكيلومتر المربع الواحد في عام 2023. وعلاوة على ذلك، تقيد إسرائيل، متذرةً بأسباب أمنية، وصول الفلسطينيين إلى مناطق تقع على بعد 300 م من جانب غزة من السياج الحدودي حيث تُعتبر المناطق التي تبعد عدة مئات من الأمتار مناطق غير آمنة، ما يمنع تاليا الأنشطة البشرية والإنتاجية فيها أو يحد منها أو يقيدها<sup>(1)</sup>. إن المنطقة العازلة الناتجة عن ذلك على طول الحدود الشرقية لغزة والتي تشمل 24 في المائة من المساحة الإجمالية لغزة هي مساحة "محظورة" عملياً، الأمر الذي يفاقم مشكلة الكثافة السكانية العالية<sup>(2)</sup>.

8 - وكانت إسرائيل نفذت عمليات عسكرية عدة في غزة قبل تشرين الأول/أكتوبر 2023، بما في ذلك في الأعوام 2008-2009، و 2012، و 2014، و 2021، و 2022، و 2023 تسببت في نزوح داخلي ووفيات وتدمير متكرر للبنية التحتية المادية والمباني السكنية وللموجودات الرأسمالية والأصول الإنتاجية، بما في ذلك الأراضي الزراعية، ما جعلها غير منتجة، وللمحاصيل وحظائر الماشية وبيوت الدفيئة والأشجار المثمرة ومرافق التخزين والقوارب ومعدات الصيد والأعمال التجارية الزراعية وأقنية الري وشبكات ضخ المياه وشبكات الكهرباء وشبكات الإنترنت والمصانع ومباني المكاتب والمرافق التعليمية ومراكز الرعاية الصحية<sup>(3)</sup>.

9 - وقبل تشرين الأول/أكتوبر 2023، ظل الكثير من الأضرار الناجمة عن العمليات العسكرية السابقة دون إصلاح، في وقت عانى الناس من عواقب العيش في ظروف نزاع مزمن مع عدم كفاية المياه النظيفة،

United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Gaza Strip: the humanitarian (1) impact of 15 years of the blockade", June 2022.

(2) دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "د. علا عوض تستعرض أوضاع الشعب الفلسطيني من خلال الأرقام والحقائق الإحصائية في الذكرى الرابعة والسبعين لنكبة فلسطين"، 15 أيار/مايو 2022.

UNCTAD, "Preliminary assessment of the economic impact of the destruction in Gaza and prospects (3) for economic recovery", January 2024.

وانقطاع الكهرباء معظم ساعات اليوم ومن دون نظام صرف صحي مناسب. وكان نحو نصف القوى العاملة عاطلاً عن العمل، وكان ثلثا السكان يعيشون في فقر<sup>(4)</sup>.

10 - ودرس صندوق النقد الدولي أثر العمليات العسكرية على القاعدة الإنتاجية لغزة وأشار إلى أن العملية العسكرية في 2008-2009 دمرت ما يزيد عن 60 في المائة من إجمالي الموجودات الرأسمالية بما في ذلك الآلات والمباني والأدوات والمعدات، وإلى أن العملية العسكرية في عام 2014 أدت إلى انخفاض بنسبة 85 في المائة في الموجودات الرأسمالية التي نجت من العملية السابقة<sup>(5)</sup>. وأدى تناقص الموجودات الرأسمالية إلى إعاقة إمكانات النمو وتقييد نمو الإنتاجية وترسيخ الفقر والاعتماد على المساعدات الدولية.

11 - وبدأت بذلك دورة من الدمار وعدم الكفاية في إعادة الإعمار. وفي الفترة 2007-2022، شهد الناتج المحلي الإجمالي في غزة نمواً بنسبة 1,1 في المائة فقط، في حين نما عدد السكان بنسبة 61 في المائة، ما أدى إلى انكماش نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 27 في المائة، من 1 994 دولاراً عام 2006 إلى 1 257 دولاراً عام 2022. وفي الوقت نفسه، انكشفت حصة قطاع غزة في الاقتصاد الفلسطيني من 31 في المائة إلى 17,4 في المائة بعد تخلف أداء النمو عن اقتصاد الضفة الغربية المحتلة الذي كان يعمل أيضاً دون قدراته إلى حد كبير<sup>(6)</sup>.

12 - وخلال الفترة نفسها، نمت القوى العاملة في غزة بنسبة 112 في المائة، وارتفع عدد العمال العاطلين عن العمل بنسبة 157 في المائة. ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة البطالة من 34,8 إلى 45,3 في المائة، وهي واحدة من أعلى النسب في العالم. وقد أدت ندرة الوظائف إلى ضياع أجيال من العمال الفقراء وغير المهرة والذين فقدوا مهاراتهم<sup>(7)</sup>.

13 - وتوضح المؤشرات الاقتصادية الرئيسية المسجلة قبل عام 2007 وبعده جوانب تراجع التنمية في غزة. فعند إنشاء السلطة الفلسطينية في عام 1994، كان المستوى المعيشي في غزة مماثلاً تقريباً لمثيله في الضفة الغربية. غير أن نسبة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في غزة إلى مثيله في الضفة الغربية انخفضت من التكافؤ في عام 1994 إلى 44 في المائة عام 2007، وهبوطاً إلى 28 في المائة عام 2021<sup>(8)</sup>.

14 - وقدر الأونكتاد تأثير القيود والعمليات العسكرية على رفاهية الأسر المعيشية، مشيراً إلى أنه لو سُمح لاقتصاد غزة بالاستمرار في النمو بنفس وتيرة نمو اقتصاد الضفة الغربية، أي بنسبة 6,6 في

(4) المرجع نفسه.

(5) International Monetary Fund, "West Bank and Gaza: report to the Ad Hoc Liaison Committee", (5) 31 August 2017.

(6) الوثيقة TD/B/EX(74)/2، الفقرتان 46 و 47.

(7) المرجع نفسه.

(8) المرجع نفسه، الفقرة 47. يعود تاريخ أقدم البيانات المتوفرة عن الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني إلى عام 1994، وهو العام الذي بدأ فيه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تجميع ونشر الإحصاءات الاقتصادية. وتزامن ذلك تقريباً مع توقيع اتفاقات أوسلو وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية.

المائة، لكان الناتج المحلي الإجمالي السنوي لغزة أعلى بنسبة 50 في المائة عام 2017، وكان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أعلى بنسبة 105,5 في المائة من مستواه الفعلي في عام 2018<sup>(9)</sup>.  
15 - وعلى مدى أكثر من عقد ونصف العقد قبل تشرين الأول/أكتوبر 2023، لم تُدرج غزة إلى حد كبير في خطط التنمية الوطنية والدولية، إذ حوّل الدماز المتكرر غزة إلى منطقة أزمة إنسانية، يعتمد 80 في المائة من سكانها على المعونات الدولية<sup>(10)</sup>.

## باء - دمار لا مثيل له

16 - وفي أعقاب الهجمات الواسعة النطاق التي شنتها حماس وتطبيقات مسلحة فلسطينية أخرى في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، والتي انطوت على العديد من الأعمال الإرهابية، شنت إسرائيل عملية عسكرية واسعة النطاق نتج عنها وضع كارثي لسكان غزة البالغ عددهم 2,3 مليون نسمة الذين كانوا يعيشون أصلاً ظروفًا اجتماعية واقتصادية شاقة في ظل 57 سنة من الاحتلال و 17 سنة من الإغلاق. وتسببت العملية العسكرية في خسائر فادحة في الأرواح وتدمير البنية التحتية المدنية ونزوح جماعي متعدد للفلسطينيين الذين يعيشون في غزة.

17 - وبحسب وزارة الصحة في غزة، قُتل 39 897 فلسطينياً، معظمهم من النساء والأطفال، حتى 12 آب/أغسطس 2024. وأصيب ما لا يقل عن 92 152 فلسطينياً بجروح وفُقد آلاف الفلسطينيين الآخرين، ومن المحتمل جداً أن يكونوا محاصرين أو موتى تحت الأنقاض<sup>(11)</sup>. ومن المتوقع أن يزداد انتشار الإعاقة بشكل كبير نتيجة للإصابات، مقارنة بالتقديرات السابقة التي تعود إلى تشرين الأول/أكتوبر 2023 والتي تشير إلى أن لدى 21 في المائة من الأسر المعيشية فرداً من ذوي الإعاقة. وبحلول 29 تموز/يوليه 2024، بلغ عدد القتلى أضعاف حصيلة كل العمليات العسكرية الإسرائيلية السابقة التي كانت شنت منذ عام 2007.

18 - وتجاوز عدد الأطفال الذين قُتلوا خلال الأسابيع الثلاثة الأولى من القصف العدديّ الإجمالي السنوي للأطفال الذين قُتلوا في النزاعات المسلحة في أكثر من 20 بلداً على مدى السنوات الثلاث الماضية<sup>(12)</sup>. وبحلول أيار/مايو 2024، قُتل أكثر من 14 000 طفل فلسطيني. كما أصيب آلاف آخرون أو فقدوا أفراداً من أسرهم أو أحبائهم أو أصدقائهم، في حين أشارت التقديرات إلى وجود نحو 17 000 طفل غير مصحوبين أو منفصلين عن ذويهم<sup>(13)</sup>.

(9) A/75/310، الفقرة 41.

(10) انظر TD/B/EX(74)/2.

(11) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Humanitarian situation update, No. 203: Gaza Strip", 12 August 2024.

(12) المنظمة الدولية لإنقاذ الطفولة، "غزة: مقتل 195 طفلاً في ثلاثة أسابيع يفوق العدد السنوي للأطفال الذين قتلوا في مناطق النزاع منذ عام 2019"، 29 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

(13) اليونيسف، "بيان صادر عن المديرية التنفيذية لليونيسف كاترين راسل حول العمليات العسكرية وإغلاق الحدود في رفح، غزة، 9 أيار/مايو 2024.

19 - وبعد انقضاء أكثر من ثمانية أشهر على بدء العملية، نزح ما يقدر بـ 1,7 مليون شخص، أو نحو 80 في المائة من سكان غزة، وكان سبق للعديد منهم أن نزح مرات عدة<sup>(14)</sup>. وتقدر هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) أن نحو مليون امرأة وفتاة قد نزحن<sup>(15)</sup>. وتم إيواء العديد من النازحين في مدارس مكتظة للغاية تديرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وفي العيادات وغيرها من المباني العامة، وحيث بعضهم في أماكن مفتوحة بالقرب من الملاجئ<sup>(16)</sup>.

20 - وفاقم النزوح وعدم قدرة السكان على مغادرة غزة إلى حد كبير مشكلة الكثافة المرتفعة للغاية أصلاً للسكان المفقدين إلى الخدمات والإمدادات الأساسية، الذين لا قدرة لهم على الوصول سوى إلى المياه غير النظيفة وأنظمة الصرف الصحي والنظافة غير الملائمة. إن هذه الظروف ترفع من مخاطر الصحة العامة إلى مستويات خطيرة. كما أن الاكتظاظ وسوء الظروف الصحية في الملاجئ يسهمان في انتشار الأمراض المعدية ويعززان من تأثير سوء التغذية المتزايد على الصحة حالياً ومستقبلاً<sup>(17)</sup>. فقد اكتُشف فيروس شلل الأطفال في تموز/يوليه 2024 في عينات بيئية أُخذت من خان يونس ودير البلح، ومنذ ذلك الحين أُبلغ عن ثلاثة أطفال يشتبه في إصابتهم بالشلل الرخو الحاد، وهو أحد الأعراض الشائعة لشلل الأطفال، في قطاع غزة. وعلاوة على ذلك، وقع ضحية الحرب ما يقدر بـ 52 ألف امرأة حامل، وتقدر عدد حالات الولادة يومياً بـ 180 حالة. ومع ذلك، لم يتبق قائماً سوى ثلاثة مستشفيات للولادة مكتظة بالمرضى. وفقد الأشخاص ذوو الإعاقة أجهزتهم المساعدة أو تضررت أجهزتهم هذه، وحرّموا من الخدمات الطبية والأدوية اللازمة نتيجة لتدمير المستشفيات وانقطاع الخدمات. وبحسب مركز الأمم المتحدة المعني بالسواتل، تضرر 37 379 مبنى، أو ما نسبته 18 في المائة من إجمالي المنشآت في غزة، بين 7 تشرين الأول/أكتوبر و 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2023<sup>(18)</sup>. وبحلول 7 كانون الثاني/يناير 2024، تضرر 147 69 مبنى؛ وبحلول 29 شباط/فبراير، تضرر 88 868 مبنى، أو ما يعادل 35 في المائة من إجمالي المنشآت في غزة<sup>(19)</sup>. وبلغ عدد المباني المتضررة أو المدمرة 137 297 مبنى بحلول 3 أيار/مايو 2024<sup>(20)</sup>، أي أكثر

(14) وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، "تقرير الأونروا رقم 107 عن الوضع في قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية"، 14 أيار/مايو 2024.

(15) UN-Women, "Gender alert: the gendered impact of the crisis in Gaza", January 2024.

(16) المرجع نفسه.

(17) المرجع نفسه.

(18) "Occupied Palestinian Territory: Gaza Strip – imagery analysis: 26 November 2023"، قاعدة بيانات التقييم الشامل للأضرار في قطاع غزة التابعة لمركز الأمم المتحدة المعني بالسواتل. متاح عبر الرابط [https://unosat.org/static/unosat\\_filesystem/3769/OCHA-OPT-003\\_UNOSAT\\_A3\\_Gaza\\_Strip\\_OPT\\_CDA\\_20231126\\_V2.0.pdf](https://unosat.org/static/unosat_filesystem/3769/OCHA-OPT-003_UNOSAT_A3_Gaza_Strip_OPT_CDA_20231126_V2.0.pdf).

(19) "Occupied Palestinian Territory: Gaza Strip – imagery analysis: 29 February 2024"، قاعدة بيانات التقييم الشامل للأضرار في قطاع غزة التابعة لمركز الأمم المتحدة المعني بالسواتل. متاح عبر الرابط [https://unosat.org/static/unosat\\_filesystem/3804/OCHA\\_OPT-005\\_UNOSAT\\_A3\\_Gaza\\_Strip\\_CDA\\_March2024\\_v1.pdf](https://unosat.org/static/unosat_filesystem/3804/OCHA_OPT-005_UNOSAT_A3_Gaza_Strip_CDA_March2024_v1.pdf).

(20) "Occupied Palestinian Territory: Gaza Strip – imagery analysis: 3 May 2024"، قاعدة بيانات التقييم الشامل للأضرار في قطاع غزة التابعة لمركز الأمم المتحدة المعني بالسواتل. متاح عبر الرابط [https://unosat.org/static/unosat\\_filesystem/3861/OCHA-OPT-014\\_UNOSAT\\_A3\\_Gaza\\_Strip\\_OPT\\_CDA\\_31052024.pdf](https://unosat.org/static/unosat_filesystem/3861/OCHA-OPT-014_UNOSAT_A3_Gaza_Strip_OPT_CDA_31052024.pdf).



من ستة أضعاف عدد المباني التي كانت تضررت في العملية العسكرية عام 2014<sup>(21)</sup>. وحدَّ حجمُ الدمار الذي لحق بالمساكن والبنية التحتية المدنية، وما نتج عنه من ألقاض، من حركة الأشخاص ذوي الإعاقة ومن حصولهم على الحماية والسلامة والخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية.

21 - وبحلول نهاية تموز/يوليه 2024، كان مستوىُّ من الأضرار لحق بنسبة 88 في المائة من المباني المدرسية. وأصيبت المستشفيات بأضرار جسيمة، حيث بات 21 من 36 مستشفى خارج الخدمة، ولم تعد نسبة 43 في المائة (45 من 105) من المرافق الصحية الأولية قادرة على العمل<sup>(22)</sup>. وتضرر أو دُمر أكثر من 62 في المائة من المباني السكنية، ولحقت أضرار بالغة بأكثر من 59 في المائة من البنية التحتية لقطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، ما أثر على خدمات المياه والصرف الصحي. وفي الوقت نفسه، تضرر أو دُمر نحو 62 في المائة من الخطوط التي تغذي غزة بالكهرباء<sup>(23)</sup>. وشمل الحصار الإسرائيلي التام المفروض على قطاع غزة في 9 تشرين الأول/أكتوبر قطع المياه التي تزوده بها إسرائيل (أعيد فتح محطتي ربط لاحقاً) وقطع الكهرباء، فضلاً عن تقييد دخول كل الواردات، بما فيها الغذاء والوقود<sup>(24)</sup>.

22 - وقبل 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، كان نحو ثلاثة من كل أربعة بالغين في غزة يعانون من أمراض تتوافق مع أعراض الاكتئاب<sup>(25)</sup>. وتسببت الأضرار التي لحقت بالمرافق الصحية والقيود المفروضة على إيصال الإمدادات الإنسانية في تعطيل كبير في توفير الرعاية الصحية في وقت أشد ما تكون الحاجة فيه إلى الرعاية الصحية النفسية والبدنية.

23 - وبحلول منتصف أيار/مايو 2024، كان نحو 625 000 طالب فقدوا إمكانية الحصول على التعليم وخسروا عملياً عامهم الدراسي - وهو ثالث انقطاع كبير خلال السنوات الأربعة الماضية. إن التدمير الواسع النطاق للبنية التحتية التعليمية والصحية والمنازل والمدارس والجامعات والمستشفيات وأيام التخلف عن الدراسة وتأثير ذلك على الصحة النفسية سيكون لها كلها تأثير دائم على نوعية الحياة والقدرة على الكسب مدى الحياة للقوة العاملة حالياً ومستقبلاً. وسيؤدي الضرر الواسع النطاق إلى إعادة التنمية البشرية عقوداً عدة إلى الوراء وإلى تقويض تكوين رأس المال البشري لأجيال قادمة. إن للأضرار التي لحقت بالمرافق الصحية والتعليمية، والسنوات الدراسية الضائعة، والصدمات النفسية، ومختلف أشكال الإعاقة تبعات وخيمة طويلة الأجل على الصحة والإنتاجية وأفاق التوظيف ونوعية الحياة.

(21) بحسب مركز الأمم المتحدة المعني بالسوائل، تضرر 22 737 مبنى خلال العملية العسكرية التي استمرت 51 يوماً. أنظر "Density of damage assessment in Gaza Strip, Occupied Palestinian Territory"، 19 أيلول/سبتمبر 2014، قاعدة بيانات التقييم الشامل للأضرار في قطاع غزة التابعة لمركز الأمم المتحدة المعني بالسوائل. متاح عبر الرابط [https://unosat.org/static/unosat\\_filesystem/847/UNOSAT\\_A3\\_Density\\_Map\\_Gaza\\_Strip\\_20140828.pdf](https://unosat.org/static/unosat_filesystem/847/UNOSAT_A3_Density_Map_Gaza_Strip_20140828.pdf)

(22) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Reported impact snapshot: Gaza Strip", 17 July 2024.

(23) المرجع نفسه.

(24) World Bank, "Impacts of the conflict in the Middle East on the Palestinian economy"، May 2024، الفقرتان 18 و 19؛ و A/HRC/55/28.

(25) World Bank, "Note on the impacts of the conflict in the Middle East on the Palestinian economy"، February 2024.

24 - ومنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، تكثف إسرائيل القيود المفروضة على دخول الإمدادات الإنسانية والغذاء والماء والوقود وغير ذلك من المواد اللازمة لـ 2,3 ملايين فلسطيني في غزة. وفي أعقاب الحصار التام الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة حتى 21 تشرين الأول/أكتوبر، كانت الإمدادات الإنسانية المسموح بإدخالها أقل بكثير مما هو مطلوب لتلبية الاحتياجات الهائلة لسكان غزة. وبين 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023 و 20 أيار/مايو 2024، انخفض عدد الشاحنات المسموح لها بدخول غزة بنسبة 80 بالمائة<sup>(26)</sup>.

25 - وأسهمت القيود المستمرة في حدوث أزمة أمن غذائي حادة بعدما استنفد السكان قدرتهم على التأقلم. وانتشرت الأزمة الإنسانية في أنحاء قطاع غزة، مع استمرار خطر المجاعة ماثلاً في جميع أنحاء القطاع. إذ يواجه نحو 96 في المائة من سكان قطاع غزة (2,15 مليون شخص) مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد حتى أيلول/سبتمبر 2024. ورغم تصنيف القطاع بأكمله على أنه بلغ مستويات طارئة من انعدام الأمن الغذائي (المرحلة الرابعة من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي)، فلا يزال أكثر من 495 000 شخص، أو 22 في المائة من السكان، يعيشون مستويات كارثية من انعدام الأمن الغذائي الحاد (المرحلة الخامسة من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي). وفي المرحلة الخامسة، تعاني الأسر المعيشية من نقص شديد في الغذاء ومن المجاعة ومن استنفاد القدرات على التأقلم<sup>(27)</sup>. ويعاني نحو 31 في المائة، أو واحد من كل ثلاثة أطفال دون السنتين في شمال قطاع غزة من سوء التغذية الحاد. وفي رفح، حيث كان إيصال المساعدات الإنسانية أقل تقييداً نسبياً خلال الأشهر الأولى من العملية، كانت نسبة 10 في المائة من الأطفال دون السنتين تعاني من سوء التغذية الحاد<sup>(28)</sup>.

26 - وتشكل النفايات الصلبة والأنقاض الناتجة عن العملية العسكرية تهديدات طويلة الأمد على الصحة العامة والبيئة والأراضي الزراعية وخزان المياه الجوفية. وبحلول نهاية نيسان/أبريل 2024، خلّفت العملية العسكرية نحو 37 مليون طن من الركام، حيث بلغت نسبة الأنقاض 200 كلغ للمتر المربع الواحد في المناطق المتضررة<sup>(29)</sup>. وقد يستغرق الأمر 14 سنة من العمل لإزالة الحطام وفق سيناريو متفائل، بافتراض العمل بفعالية علياً على إزالتها مقارنة بالعمليات العسكرية السابقة<sup>(30)</sup>. وعلى سبيل المقارنة، أنتجت العملية العسكرية التي شُنت في عام 2014 نحو 2,5 ملايين طن من الأنقاض امتدت إزالتها على مدى سنتين بعد انتهاء العملية. ولو انتهت العملية العسكرية الأخيرة بحلول نيسان/أبريل 2024، وبوشرت عملية إزالة الأنقاض بالوتيرة المسجلة عام 2014، فسيستغرق الأمر نحو 30 سنة لإزالة الأنقاض<sup>(31)</sup>. وإذا أخذنا في الحسبان المضاعفات الناجمة عن الذخائر غير المنفجرة، والتي تقدر بأكثر من 10 في المائة من الذخيرة التي أُطلقت، فإن إزالة الأنقاض قد تستغرق وقتاً أطول<sup>(32)</sup>.

(26) UNRWA, Gaza Supplies and Dispatch Tracking database (26) [www.unrwa.org/what-we-do/gaza-supplies-and-dispatch-tracking](http://www.unrwa.org/what-we-do/gaza-supplies-and-dispatch-tracking)

(27) Integrated Food Security Phase Classification, “Gaza Strip: IPC acute food insecurity special snapshot – 1 May–31 September 2024”, 25 June 2024

(28) World Bank, “Impacts of the conflict in the Middle East on the Palestinian economy”

(29) UN News, “Gaza’s unexploded ordnance could take 14 years to clear”, 26 April 2024

(30) المرجع نفسه.

(31) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، “التحديث الاقتصادي الفلسطيني”، نيسان/أبريل 2024.

(32) المرجع نفسه.

## ثالثاً - الأثر الاقتصادي للحرب في غزة

### ألف - الانهيار الاقتصادي

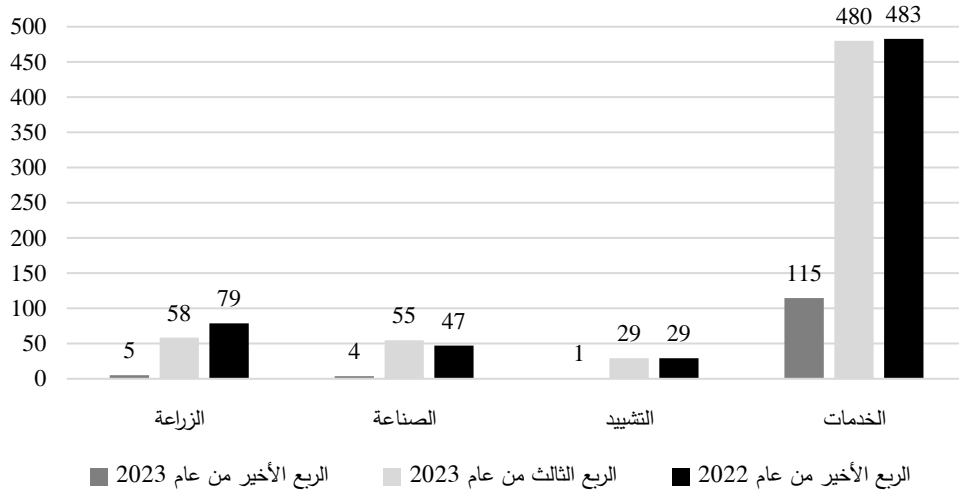
27 - بحلول نهاية كانون الثاني/يناير 2024، قُدرت الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية بنحو 18,5 مليار دولار، أو ما يعادل نحو سبعة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لغزة في عام 2022. وشكلت المباني السكنية نسبة 72 في المائة من إجمالي الأضرار، في حين شكلت مباني قطاعات التجارة والصناعة والخدمات 9 في المائة من إجمالي الأضرار. أما الأضرار المتبقية فطالت البنية التحتية والخدمات مثل التعليم والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والصحة والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات البلدية والنقل<sup>(33)</sup>. وتسبب استمرار الحرب إلى ما بعد كانون الثاني/يناير في مزيد من الدمار والخراب.

28 - وتوقفت الأنشطة الاقتصادية في جميع القطاعات الإنتاجية في غزة، باستثناء الحد الأدنى من الخدمات الصحية والغذائية الإنسانية المقدمة في ظل ظروف سادها نقص حاد في المياه والوقود والكهرباء وقيود شديدة على إمكانية الحصول عليها. ويبين الشكل الأول أن القيمة المضافة في جميع القطاعات شهدت انخفاضات كبيرة للغاية في الربع الأخير من عام 2023 مقارنة بالربع الأخير من عام 2022: بنسبة 96 في المائة في قطاع البناء، و 93 في المائة في قطاع الزراعة، و 92 في المائة في قطاع الصناعة، و 76 في المائة في قطاع الخدمات.

الشكل الأول

### الناتج المحلي الإجمالي القطاعي الفصلي لغزة

(بملايين دولارات الولايات المتحدة لعام 2015 بالقيمة الثابتة)



المصدر: حسابات الأونكتاد بحسب بيانات الحسابات القومية الفصلية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني المتاحة عبر الرابط [https://www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=en&table\\_id=3538](https://www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=en&table_id=3538).

World Bank, European Union and United Nations, "Gaza Strip interim damage assessment: summary (33) .note", 29 March 2024.

29 - وفي الربع الأخير من عام 2023، سجلت غزة أكبر هبوط اقتصادي في تاريخها الحديث. فقد انكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 81,3 في المائة مقارنةً بالربع الأخير من عام 2022 وبنسبة 80,8 في المائة مقارنةً بالربع الثالث من عام 2023. وبلغت خسارة الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأخير من عام 2023 مقدار 545 مليون دولار (بالقيمة الثابتة للدولار في عام 2015)، أي ما يعادل 26 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لغزة في عام 2023 (انظر الشكل الثاني)<sup>(34)</sup>.

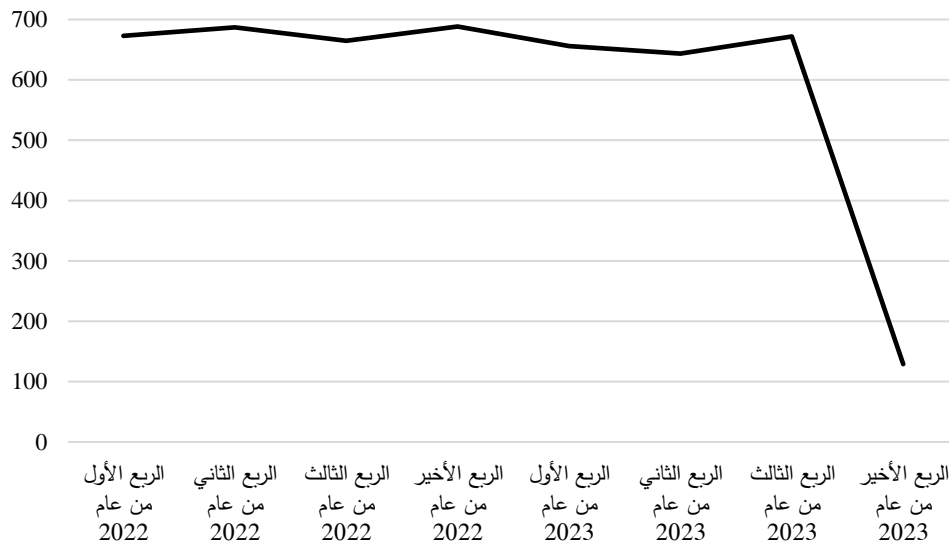
30 - وخلال عام 2023 بأكمله، انكمش اقتصاد غزة بنسبة 22,6 في المائة. وحدث أكثر من 90 في المائة من هذا الانكماش في الربع الأخير، بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وانخفضت حصة قطاع غزة في الاقتصاد الفلسطيني من 31 في المائة عام 2007 إلى 17 في المائة عام 2022 وإلى 14 في المائة بنهاية عام 2023.

31 - وفي الربع الأخير من عام 2023، انكمش نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 82,3 في المائة مقارنةً بالربع الأخير من عام 2022 وبنسبة 81,4 في المائة مقارنةً بالربع الثالث من عام 2022 (انظر الشكل الثالث). وبالنسبة إلى عام 2023 بأكمله، انكمش نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 25 في المائة مقارنةً بعام 2022، أو ما يمثل ثلث الذروة التي بلغها في عام 2005<sup>(35)</sup>.

الشكل الثاني

### الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفصلي في غزة، 2022-2023

(بملايين دولارات الولايات المتحدة لعام 2015 بالقيمة الثابتة)



المصدر: حسابات الأونكتاد بحسب بيانات الحسابات القومية الفصلية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني المتاحة عبر الرابط [https://www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=en&table\\_id=3538](https://www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=en&table_id=3538).

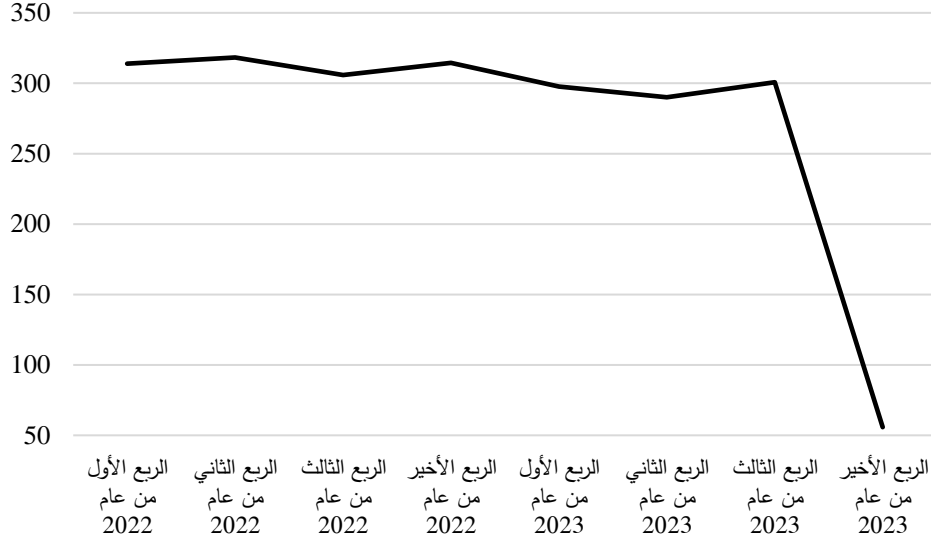
(34) لم يبلغ الانكماش الفصلي للناتج المحلي الإجمالي جراء العملية العسكرية الإسرائيلية في عام 2014 سوى 37 في المائة. المصدر: حسابات الأونكتاد بحسب بيانات الحسابات القومية الفصلية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني المتاحة عبر الرابط [www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=en&table\\_id=3538](https://www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=en&table_id=3538).

(35) المرجع نفسه.

## الشكل الثالث

## نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفصلي في غزة، 2022-2023

(بدولارات الولايات المتحدة لعام 2015 بالقيمة الثابتة)



المصدر: حسابات الأونكتاد بحسب بيانات الحسابات القومية الفصلية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني المتاحة عبر الرابط [https://www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=en&table\\_id=3538](https://www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=en&table_id=3538)

32 - وبحلول نهاية الربع الثالث من عام 2023، بلغت نسبة البطالة في غزة 45,1 في المائة<sup>(36)</sup>. وتقدر منظمة العمل الدولية أن 61 في المائة من العمالة، أو 182 000 وظيفة، فقدت مقارنة بمستويات ما قبل تشرين الأول/أكتوبر 2023.<sup>(37)</sup> وبحلول كانون الأول/ديسمبر 2023، بلغت نسبة البطالة 79,3 في المائة. وبحلول نهاية كانون الثاني/يناير 2024، كانت غزة فقدت ثلثي الوظائف التي كانت موجودة قبل تشرين الأول/أكتوبر (201 000 وظيفة)، وبلغت نسبة البطالة 81,7 في المائة في الربع الأول من العام 2024، وهي نسبة من المرجح أن تتفاقم أو تظل سائدة طالما استمرت العملية العسكرية<sup>(38)</sup>.

33 - وكان اقتصاد غزة في حالة يرثى لها قبل تشرين الأول/أكتوبر 2023 إذ كان من بين الأسوأ أداءً في العالم. واستنادًا إلى حسابات الأونكتاد الواردة في الجدول 1، فإن أثر الحرب على الدخل والعمالة خلال الأشهر الثلاثة الأولى من الحرب وازى تقريباً الأثر التراكمي لـ 16 سنة من الإغلاق وست عمليات عسكرية سابقة.

(36) دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "مسح القوى العاملة (تموز/يوليه - أيلول/سبتمبر 2023) دورة (الربع الثالث من عام 2023) قبل الحرب على غزة"، 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

(37) ILO, "Impact of the war in Gaza on the labour market and livelihoods in the Occupied Palestinian Territory", Bulletin No. 1 (2023).

(38) ILO, "Impact of the war in Gaza on the labour market and livelihoods in the Occupied Palestinian Territory", Bulletin No. 3 (2024)؛ وحسابات الأونكتاد.

## الجدول 1

## غزة 2006-2023، مؤشرات اقتصادية مختارة

المؤشر	2006	2022	2023	النسبة المئوية للتغير 2022-2006	النسبة المئوية للتغير 2023-2006	النسبة المئوية للتغير 2023-2022
السكان (بالآلاف)	1 349	2 166	2 221	60	65	3
الكثافة السكانية (شخص/كلم/2)	3 696	5 934	6 085	60	65	3
النتاج المحلي الإجمالي الحقيقي (بملايين دولارات عام 2015)	2 691	2 723	2 100	1	-22	23-
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بدولارات عام 2015)	1 994	1 257	946	37-	53-	25-
حصة غزة من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني (نسبة مئوية)	31	17	14	45-	54-	16-
القوى العاملة (بالآلاف)	267	527	531	97	99	1
العمال العاطلون عن العمل (بالآلاف)	93	239	421	157	353	76
معدل البطالة (نسبة مئوية)	35	45	79	28	126	76
الفقر (نسبة مئوية)	39 <sup>(أ)</sup>	65	96	66	146	48

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وبيانات منظمة العمل الدولية وحسابات الأونكتاد.

(أ) 2007.

34 - وتشير تقديرات الأونكتاد إلى أنه إذا ما استمرت العمليات العسكرية والقيود الإسرائيلية طوال العام 2024، فقد يهبط الناتج المحلي الإجمالي السنوي لغزة إلى ما دون المستوى الذي كان عليه في الربع الأخير من العام 2023، ما يعني خسارة تفوق 80 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي السائد قبل تشرين الأول/أكتوبر 2023. وقد ينكمش الاقتصاد بنسبة إضافية تبلغ 75,4 في المائة عام 2024 مقارنة بعام 2023. كما قد ينخفض الناتج المحلي الإجمالي من 2,1 مليار دولار في عام 2023 إلى 516 مليون دولار - بخسارة قدرها 1,55 مليار دولار. وإذا ما أضيفت إلى ذلك الخسارة البالغة 545 مليون دولار في الناتج المحلي الإجمالي المتكبدة في الربع الأخير من عام 2023، فقد يصل إجمالي الخسارة إلى 2,1 مليار دولار بحلول نهاية عام 2024 - أي ما يعادل 100 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لغزة في عام 2023. وهذه الخسارة في الدخل منفصلة عن تكلفة استبدال الأصول والبنية التحتية التي تدمرت أو تضررت خلال الحرب بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

35 - كما سيعني الانخفاض التقديري في الناتج المحلي الإجمالي المطلق انخفاضاً لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 76,2 في المائة عام 2024، حيث سينخفض إلى 225 دولاراً أو 9 في المائة من ذروته في عام 2005 وبنسبة 18 في المائة عن مستواه في عام 2022. وفي الوقت نفسه، ستستمر نسبة البطالة في المراوحة حول مستوى 80 في المائة الذي سُجل في الربع الأخير من عام 2023 والربع الأول من عام 2024 إذا ما استمرت الحرب حتى نهاية عام 2024.

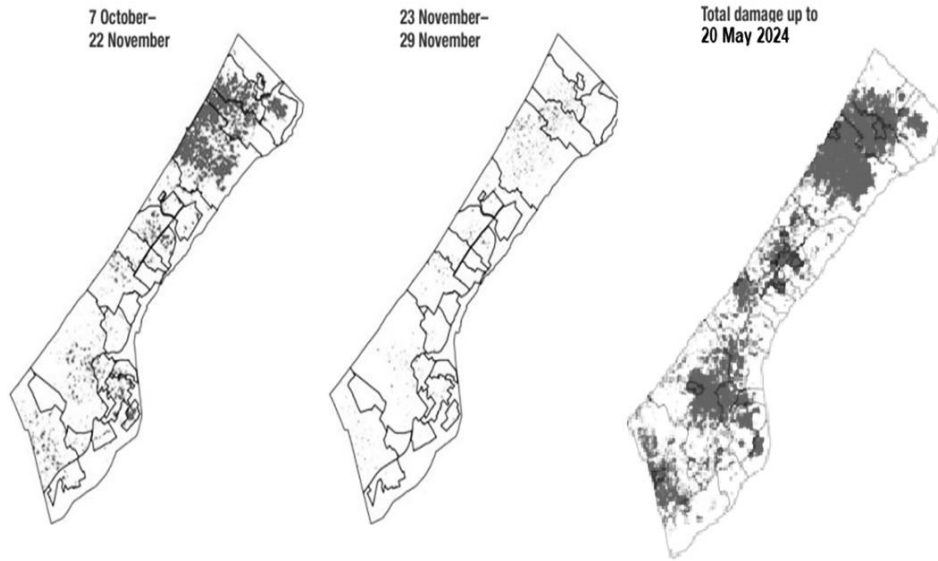
## باء - التأثير المباشر للحرب على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

36 - هناك طريقة موثوقة لتقدير الأثر المباشر للحرب بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر على النشاط الاقتصادي في غزة، في ضوء عدم وجود بيانات موثوقة وآنية، وهي استخدام الصور الساتلية للأضرار

والأضواء الليلية. وتستخدم الأضواء الليلية على نطاق واسع كمقياس للتنمية الاقتصادية وهو مقياس متاح على أساس يومي<sup>(39)</sup>. وتثبت قياسات الأضواء الليلية المأخوذة من مجموعة المطياف المصور للأشعة دون الحمراء والمرئية التي تستخدم تقنية الرخام الأسود أنها مؤشرات دقيقة لقياس النشاط الاقتصادي، خاصة بالنسبة للوحدات المكانية الشديدة التفكك<sup>(40)</sup>. وتمثل الخرائط الواردة في الشكل الرابع الأضرار التي يحتمل أن تلحق بالمستوطنات البشرية (المدن والبلدات والقرى) في جميع أنحاء قطاع غزة، وتستند إلى بيانات لاستبانة مكانية قدرها 40 × 40 مترا. ويمثل كل بكسل ذي لون أغمق على كل خريطة مساحة قدرها 40 × 40 مترا، يحتمل أن تكون قد قُصفت في الفترة الزمنية المقابلة.

الشكل الرابع

شدة الأضرار على وحدات بكسل تغطي كل منها مساحة 40 × 40 مترا



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيانات تحليل الأضرار المأخوذة من القمر الاصطناعي Copernicus Sentinel-1 الذي أجراه كوري شير من كلية الدراسات العليا والمركز الجامعي لجامعة مدينة نيويورك وجامون فان دن هوك من جامعة ولاية أوريغون. متاح عبر الموقع الشبكي <https://www.conflict-damage.org> (تم الاطلاع عليه في 28 أيار/مايو 2024).

ملاحظة: التسميات المستخدمة وعرض المواد على هذه الخرائط لا تعني التعبير عن أي رأي مهما كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو سلطاتها، أو فيما يتعلق بتبرسيم حدودها أو تخومها.

Xi Chen and William D. Nordhaus, "Using luminosity data as a proxy for economic statistics", (39) *Proceedings of the National Academy of Sciences*, vol. 108, No. 21 (May 2011); John Gibson, Susan Olivia and Geua Boe-Gibson, "Night lights in economics: sources and uses", *Journal of Economic Surveys*, vol. 34, No. 5 (December 2020); and John Gibson and others, "Which night lights data should we use in economics, and where?", *Journal of Development Economics*, vol. 149 (March 2021).

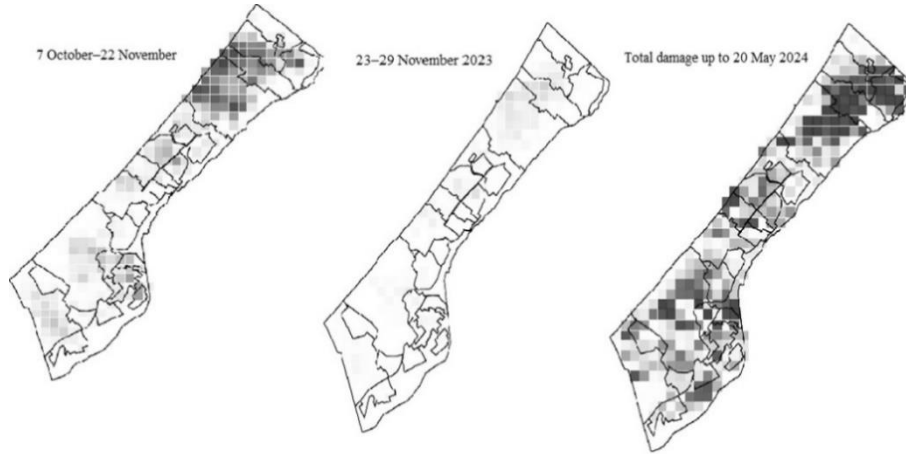
(40) المرجع نفسه.

37 - ولتقدير الأثر المباشر للأضرار التي لحقت بالبنية التحتية وأثرها اللاحق على النشاط الاقتصادي الناجم عن الحرب والمقدر باستخدام بيانات الأضواء الليلية، تم إنشاء لوحة مكونة من 365 خلية شبكية مساحتها 1 كم مربع لكامل قطاع غزة للأضرار والأضواء الليلية. وتم رصد كل خلية في الفترة من 5 تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى 20 أيار/مايو 2024 لكلا المتغيرين.

38 - وتُظهر الخرائط الثلاث المبينة في الشكل الخامس الأضرار التي لحقت بقطاع غزة مقارنةً بفترة ما قبل 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، والتي تُعتبر خط الأساس (صفر أضرار)<sup>(41)</sup>. وفي 20 أيار/مايو، بلغ متوسط عدد الخلايا التي تعرضت للقصف 331 خلية لكل كيلومتر مربع (52,9 في المائة من مساحة كل شبكة ومن المساحة الإجمالية لقطاع غزة). وتقع الخلية الشبكية التي تبلغ مساحتها 1 كم مربع والتي تحتوي على أكبر عدد من الخلايا التي تعرضت للقصف ومساحة كل منها 40 × 40 متراً في بيت لاهيا، حيث تم قصف 624 خلية من أصل 625 خلية (99,8 في المائة من مساحة الشبكة). وتوضح الخريطة الموجودة على اليسار الأضرار حتى 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2023؛ وتُظهر الصورة الموجودة في المنتصف الأضرار التي وقعت في بين 23 و 29 تشرين الثاني/نوفمبر، والتي تشمل الهدنة الإنسانية التي استمرت سبعة أيام من 24 إلى 30 تشرين الثاني/نوفمبر؛ وتظهر الصورة الموجودة على اليمين الأضرار حتى 20 أيار/مايو 2024.

الشكل الخامس

شبيكات شدة الأضرار البالغة مساحتها 1 كم مربع الناجمة خلال فترات محددة بين 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 و 20 أيار/مايو 2024



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني؛ حسابات الأونكتاد استناداً إلى بيانات تحليل الأضرار المأخوذة من القمر الاصطناعي Copernicus Sentinel-1 الذي أجراه كوري شير من كلية الدراسات العليا والمركز الجامعي لجامعة مدينة نيويورك وجامون فان دن هوك من جامعة ولاية أوريغون. متاح عبر الموقع الشبكي <https://www.conflict-damage.org>. (تم الاطلاع عليه في 28 أيار/مايو 2024).

ملاحظة: التسميات المستخدمة وعرض المواد على هذه الخرائط لا تعني التعبير عن أي رأي مهما كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو سلطاتها، أو فيما يتعلق بترسيم حدودها أو تخومها. وتشمل الفترة من 23 إلى 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 الهدنة الإنسانية التي استمرت سبعة أيام من 24 إلى 30 تشرين الثاني/نوفمبر.

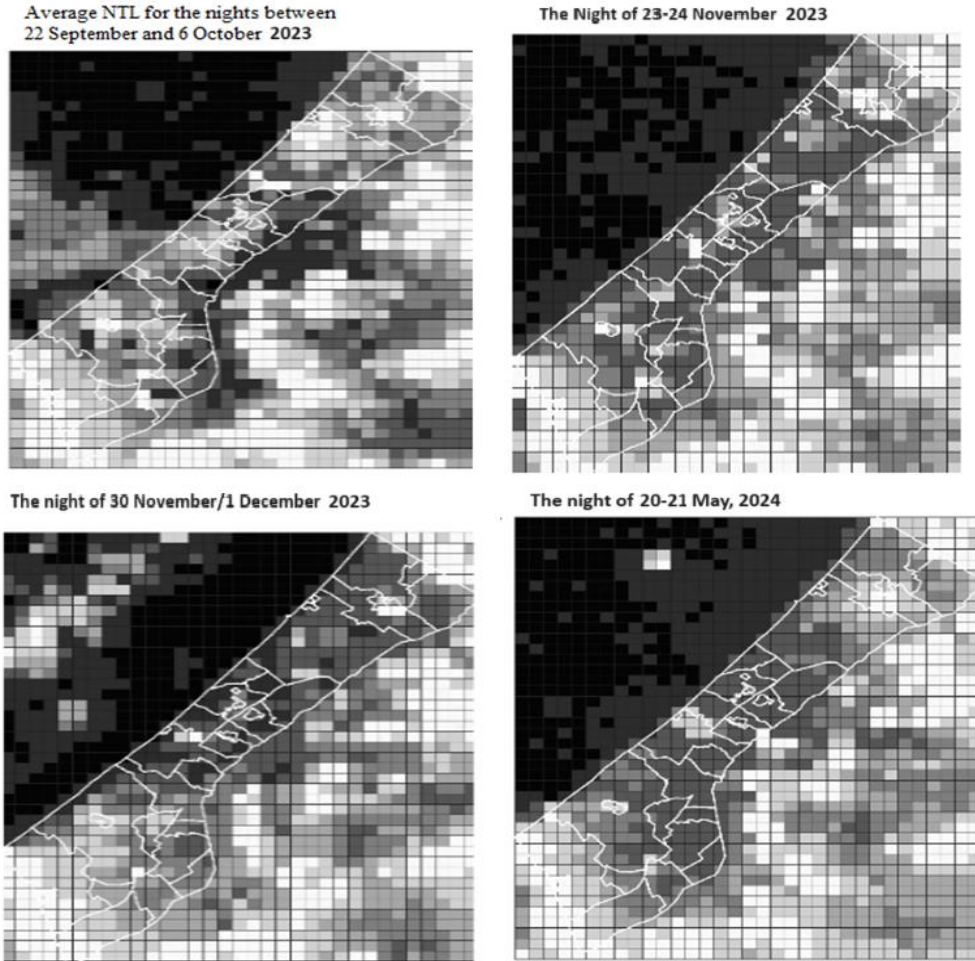
(41) كل خلية شبكية بمساحة 1 كم مربع تجمع 625 خلية شبكية مساحة كلها منها 40 × 40 متراً متاحة في بيانات الأضرار. يمثل القياس المرتبط عدد الخلايا التي لحقت بها أضرار وتبلغ مساحتها 40 × 40 متراً داخل كل شبكة تبلغ مساحتها 1 كم مربع.



39 - ويتم الحصول على قياسات الأضواء الليلية من مشروع تقنية الرخام الأسود التابع للإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء الأمريكية (ناسا)، باستخدام إشعاع حدود الليل/النهار أثناء الليل في كل يوم على التوالي، معبراً عنه بالواط لكل ستيراديان لكل سنتيمتر مربع، مجمعا على مستوى  $500 \times 500$  متر. ويتم تجميع بيانات الأضواء الليلية على مستوى شبكة مساحتها  $1 \times 1$  كم، وهي تتألف من أربع وحدات بمساحة  $500 \times 500$  متر، للتوافق مع استبانة خرائط الأضرار.

الشكل السادس

الأضواء الليلية في أيام مختلفة في الفترة 2023-2024، شبكات بمساحة 1 كيلومتر مربع



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني؛ حسابات الأونكتاد استناداً إلى مشروع الرخام الأسود التابع لناسا، وتحديدًا مجموعة منتجات VNP46A1 VIIRS/NPP ذات النطاق الشبكي اليومي للنهار والليل ونطاق العرض والطول والشبكة الليلية (متاحة عبر الموقع الشبكي <https://ladsweb.Modaps.cosdis.nasa.gov/>). (تم الاطلاع عليه في 28 أيار/مايو 2024).

ملاحظة: التسميات المستخدمة وعرض المواد على هذه الخرائط لا تعني التعبير عن أي رأي مهما كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو سلطاتها، أو فيما يتعلق بتبرسيم حدودها أو تخومها. وتشمل الفترة من 23 إلى 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 الهدنة الإنسانية التي استمرت سبعة أيام من 24 إلى 30 تشرين الثاني/نوفمبر. تُظهر الخرائط الأربع في الشكل الأضواء الليلية في قطاع غزة لتوضيح الأضرار التي لحقت بالنشاط الاقتصادي. وتُظهر الخريطة الموجودة في أعلى اليسار متوسط الأضواء الليلية في الليالي بين 22 أيلول/سبتمبر و 6 تشرين الأول/أكتوبر (قبل العملية العسكرية). وتُظهر الخريطة الموجودة في أعلى اليمين الأضواء الليلية في ليلة 23 تشرين الثاني/نوفمبر (في نهاية الفترة الأولى من البيانات المتعلقة بالأضرار). تُظهر الخريطة الموجودة في أسفل اليسار الأضواء الليلية في ليلة 30 تشرين الثاني/نوفمبر (في نهاية الهدنة الإنسانية التي استمرت سبعة أيام). وتُظهر الخريطة الموجودة في أسفل اليمين الأضواء الليلية في ليلة 21 أيار/مايو 2024.

40 - ويُقدَّر أثر الحرب على الأضواء الليلية بمقارنة متوسط التغير في الأضواء الليلية في الخلايا الشبكية التي تضررت جراء القصف بالتغير في الأضواء الليلية في الخلايا الشبكية التي لم تتعرض للقصف، ومقارنته باستخدام تقدير الفرق في الاختلافات. ويُستخدم متوسط القياسات اليومية للأضواء الليلية قبل الحرب في الفترة بين 22 أيلول/سبتمبر و 6 تشرين الأول/أكتوبر لمقارنة التقديرات، للحصول على نتائج أكثر قوة عند تحديد مواصفات مختلفة للنماذج<sup>(42)</sup>.

41 - وأدت الجولة الأولى من القصف الإسرائيلي بين 7 تشرين الأول/أكتوبر و 22 تشرين الثاني/نوفمبر إلى خفض الأضواء الليلية بنسبة تتراوح بين 27,5 و 30,0 في المائة. والأثر التراكمي للقصف بين 7 تشرين الأول/أكتوبر و 30 تشرين الثاني/نوفمبر، والذي يشمل الجولة الأولى من القصف والهدنة الإنسانية التي استمرت سبعة أيام، هو انخفاض الأضواء الليلية بنسبة تتراوح بين 20,2 و 25,8 في المائة. ويشير الفرق بين التقديرين إلى أن الهدنة الإنسانية التي استمرت سبعة أيام سمح للأضواء الليلية بالتعافي بنسبة تتراوح بين 5 و 7 في المائة.

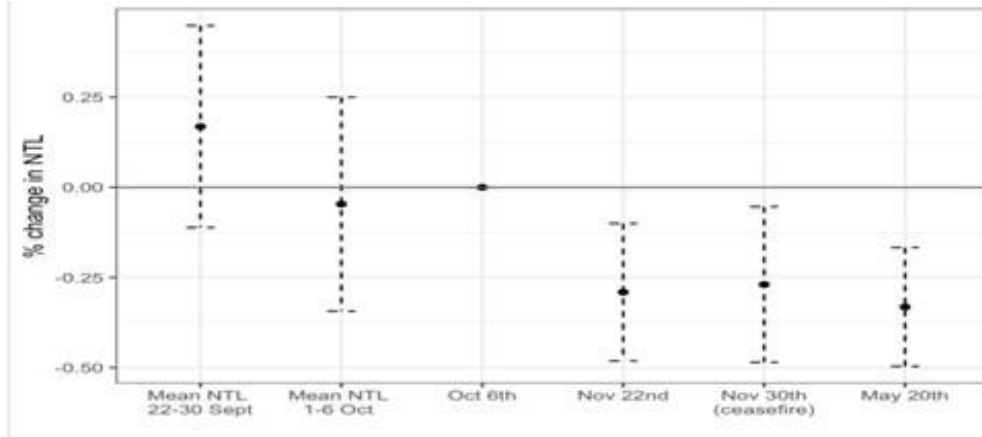
42 - وكان الأثر التراكمي للحرب في الفترة بين 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 و 20 أيار/مايو 2024 هو انخفاض في الأضواء الليلية بنسبة تتراوح بين 41,7 و 44,9 في المائة. ويقاس التقدير التغير في متوسط الأضواء الليلية قبل القصف وبعده للشبكات التي تتضمن خلية واحدة على الأقل بمساحة  $40 \times 40$  متراً تم قصفها في تلك الفترة. وأدرج قياسان إضافيان للأضواء الليلية في مجموعة البيانات وهما متوسط الأضواء الليلية في الفترة من 22 إلى 30 أيلول/سبتمبر ومتوسط الفترة من 1 إلى 6 تشرين الأول/أكتوبر. وأدرجت نقاط البيانات المذكورة من أجل تقييم عدم وجود اتجاهات موجودة مسبقاً في التغير في الأضواء الليلية، من شأنها أن تبطل التفسير السببي للتقديرات، وهو ما يوضحه الشكل السابع.

43 - وبالإضافة إلى الأثر التراكمي، يتم النظر في تأثير شدة الضرر على الأضواء الليلية: كل ضرر إضافي ناجم عن خلية مقصوفة مساحتها  $40 \times 40$  متراً ضمن كل شبكة بمساحة 1 كم مربع يقابل خسارة في الأضواء الليلية بنسبة 0,088 في المائة. وهذا يعني، في بيئة خطية، أن الشبكة التي تبلغ مساحتها 1 كيلومتر مربع والتي تعرضت لأعلى مستوى من الأضرار تكبدت خسارة في الأضواء الليلية بنسبة 55 في المائة. وعند النظر في استخدام تقديرات غير خطية، فإن خلايا الشبكة التي عانت من أعلى مستوى من الأضرار تعرضت لخسائر في الأضواء الليلية بنسبة تزيد عن 60 في المائة، كما هو موضح في الشكل الثامن. وتجدر الإشارة إلى أن استبعاد رفح سيؤدي إلى خسارة في الأضواء الليلية بنسبة 47,2 في المائة، أي أعلى بحوالي 2 إلى 3 في المائة.

(42) يعمل تقدير الفرق في الاختلافات على قياس آثار التغير المفاجئ في النشاط الاقتصادي بسبب حدث أو سياسة معينة يشار إليها باسم المعاملة. يتم إجراء التقدير عن طريق أخذ الفرق بين متوسط التغير في الأضواء الليلية للشبكات التي لحقت بها أضرار والشبكات التي لم تلحق بها أضرار بين مستويات ما قبل الحرب والأضواء الليلية في تاريخ معين.

## الشكل السابع

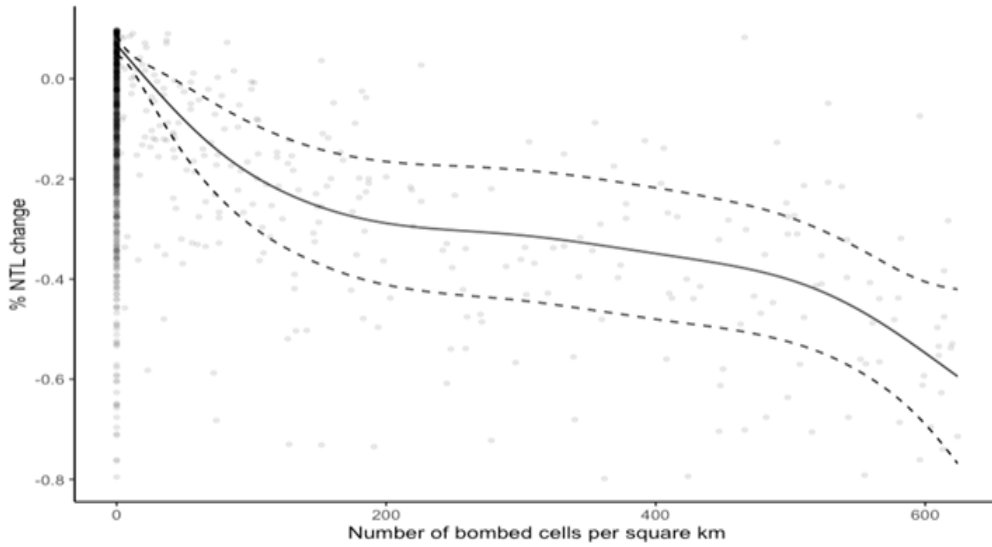
تقديرات النقاط وفترة الثقة البالغة 95 في المائة لتغير النسبة المئوية للأضواء الليلية على مدى نقاط زمنية مختلفة



المصدر: حسابات الأونكتاد استنادا إلى بيانات الأضرار والأضواء الليلية بين 22 أيلول/سبتمبر 2023 و 20 أيار/مايو 2024.

## الشكل الثامن

تأثير عدد الخلايا التي تم قصفها بمساحة  $40 \times 40$  مترا لكل متر مربع على الأضواء الليلية (تغير النسبة المئوية)

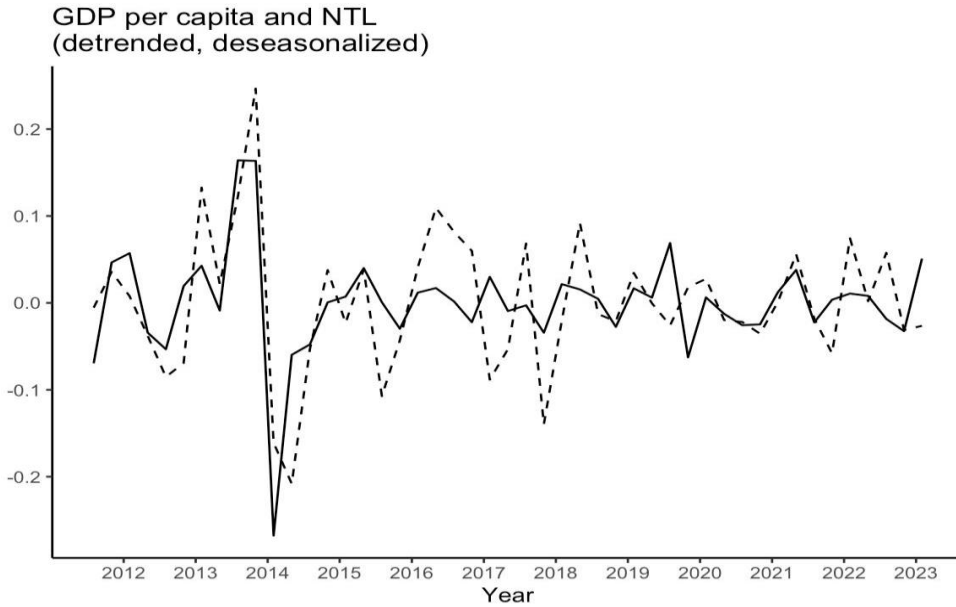


المصدر: حسابات الأونكتاد استنادا إلى بيانات الأضرار والأضواء الليلية بين 22 أيلول/سبتمبر 2023 و 20 أيار/مايو 2024.

ملاحظة: يمثل الخط المنقوط أعلى وأسفل الخط المتصل فترة الثقة البالغة 95 في المائة للتقديرات.

## الشكل التاسع

سجل الأضواء الليلية الفصلية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الربع الأول من عام 2012 -  
الربع الثالث من عام 2023



المصدر: حسابات الأونكتاد استناداً إلى بيانات الأضواء الليلية الفصلية التي تم الحصول عليها باستخدام تقنية الرخام الأسود وبيانات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ملحوظة: لاستخدام الأضواء الليلية كمؤشر للتنبؤ بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، قُدر الأونكتاد مدى مرونة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الفصلي في غزة مقارنة بالأضواء الليلية الفصلية من الربع الأول من عام 2012 إلى الربع الثالث من عام 2023. المرونة عند نسبة 1,22، تعني أن انخفاضاً بنسبة 1 في المائة في الأضواء الليلية يرتبط بانخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1,22 في المائة. وكما هو موضح في الشكل، فإن الأضواء الليلية مؤشر جيد للتنبؤ بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. فعلى سبيل المثال، بالنظر إلى التأثير الذي خلفته حرب عام 2014، تعكس بيانات الأضواء الليلية عن كثب الانخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الناجم عن الحرب، حتى من حيث القيمة المطلقة.

44 - ومن ثم، فإن مرونة الأضواء الليلية مقارنة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تعني انخفاضاً يتراوح بين 33,6 و 36,6 في المائة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة بين 7 تشرين الأول/أكتوبر و 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وبمجرد أخذ الهدنة الإنسانية التي استمرت سبعة أيام من 24 إلى 30 تشرين الثاني/نوفمبر في الحسبان، يُقدر الانخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة بين 7 تشرين الأول/أكتوبر و 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 بنسبة تتراوح بين 24,6 و 31,5 في المائة. وفي الفترة بين 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 و 20 أيار/مايو 2024، يُقدر الانخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين 50,9 و 54,8 في المائة. من الأهمية بمكان أن نلاحظ أن الخسارة المقدرة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لا تمثل سوى تأثير الأضرار الناجمة عن الحرب؛ ولا تأخذ في الحسبان تأثير العوامل الأخرى على الناتج.

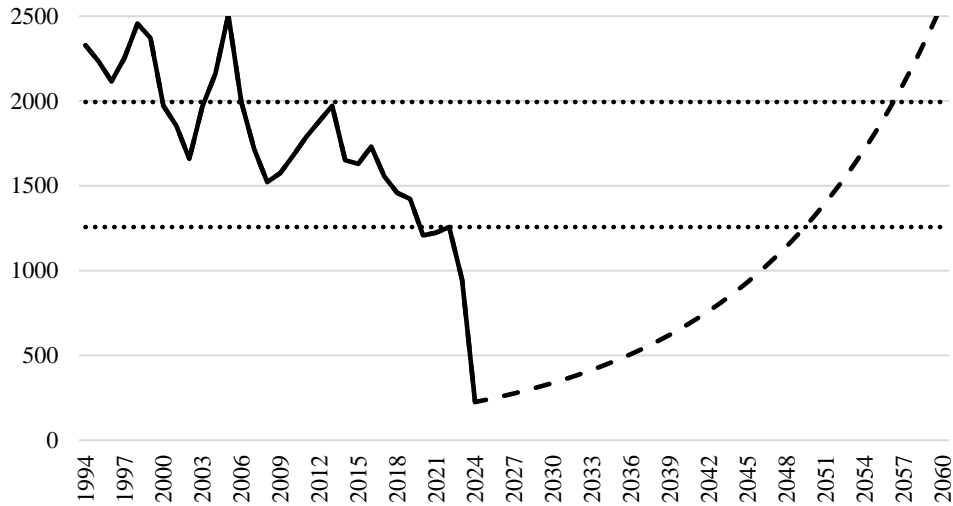
## رابعاً - تأثير طويل الأمد: آفاق التعافي في غزة

45 - تعتمد إمكانية وسرعة التعافي في غزة على شدة الحرب ومدتها، وكذلك على نطاق وسرعة إعادة الإعمار، وكلها أمور غير معروفة حتى 12 آب/أغسطس 2024.

46 - وبافتراض عدم وجود عملية عسكرية، وتمتع السلع والأشخاص بحرية التنقل ووجود مستوى كبير من الاستثمار، وتحقيق نمو سكاني بنسبة 2,8 في المائة سنوياً، تشير تقديرات الأونكتاد إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في غزة سيعود إلى المستوى الذي كان عليه في عام 2022 بحلول عام 2050، وإلى المستوى الذي كان عليه في عام 2006 بحلول عام 2057، وإلى المستوى الذي كان عليه في عام 1994 بحلول عام 2059 (انظر الشكل العاشر).

الشكل العاشر

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بافتراض متوسط نمو سنوي للناتج المحلي الإجمالي نسبته 10 في المائة (1994-2060)



المصدر: توقعات الأونكتاد لعام 2024 وما بعده. البيانات الخاصة بالفترة 1994-2023 هي بيانات فعلية من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني متاحة على الموقع الشبكي [https://www.pcbs.gov.ps/site/lang\\_en/741/default.aspx](https://www.pcbs.gov.ps/site/lang_en/741/default.aspx).

ملاحظة: يمثل الخط المنقوت العلوي مستوى الناتج المحلي الإجمالي المسجل في عام 2006، بينما يمثل الخط المنقوت السفلي المستوى المسجل في عام 2022.

47 - ومع ذلك، من المهم أن نلاحظ أن عودة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات ما قبل تشرين الأول/أكتوبر 2023 لا يعني استعادة الرفاه لأن تعافي الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لا يأخذ في الحسبان تكلفة استبدال الأصول والبنية التحتية المتضررة. وإذا أخذنا في الاعتبار تكاليف إعادة الإعمار، وفي سيناريو متفائل يتضمن تحقيق معدلات نمو مزدوجة الرقم بفضل ضخ كميات كبيرة من المعونة الخارجية، فستحتاج غزة إلى عدة عقود حتى تعود مستويات الرفاه إلى ما كانت عليه قبل تشرين الأول/أكتوبر 2023.

48 - ولذلك، بمجرد التوصل إلى وقف إطلاق النار، فإن العودة إلى الوضع القائم قبل تشرين الأول/أكتوبر 2023 لن يضع غزة على المسار اللازم للتعافي والتنمية المستدامة. وتشير تقديرات الأونكتاد إلى أنه إذا عاد اتجاه النمو المسجل في الفترة 2007-2022، بمعدل نمو متوسط قدره 0,4 في المائة، فستحتاج غزة عاماً كي تستعيد فقط مستويات الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022، في ظل تدهور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بشكل مستمر وسريع، بفعل نمو السكان. وهذا يؤكد الحاجة الملحة إلى إيجاد أفق سياسي يؤدي إلى حل الدولتين وقيام المجتمع الدولي بتقديم دعم اقتصادي كبير لتسهيل التعافي من الأضرار الهائلة التي سببتها الحرب.

49 - ويفضل أن تتطلب المرحلة الأولى من إعادة الإعمار ضخ استثمارات كبيرة لإعادة بناء المؤسسات والبنية التحتية الحيوية لتعزيز التعافي الاقتصادي. وهذا بدوره سيمهد الطريق للقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر للاضطلاع بدور بارز في التعافي الاقتصادي.

50 - ويصعب في الوقت الحاضر تحديد حجم المعونة الخارجية المطلوبة لإعادة غزة إلى مستوى الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي كانت سائدة قبل 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، ناهيك عن ما هو مطلوب لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتشير التقديرات الأولية الصادرة عن الأونكتاد، وإذا أخذنا في الاعتبار أيضاً تكاليف التعافي من العمليات العسكرية السابقة، إلى أن هناك حاجة إلى عدة عشرات من بلايين الدولارات، وربما أكثر من ذلك، لمجرد إعادة غزة إلى الأوضاع التي كانت سائدة قبل 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وأن هناك حاجة إلى توفير المزيد من الموارد لتهيئة الظروف المواتية لتحقيق التنمية المستدامة.

51 - ويلزم توفير دعم مالي فوري وقوي، إلى جانب تقديم مساعدة تقنية وخدمات استشارية إلى حكومة دولة فلسطين، لتجنب انهيار الحكومة وتمكينها من التصدي للتحديات التي تواجهها، وتعزيز قدرتها على الحكم، وتمهيد الطريق لإعادة الإعمار على المدى الطويل، وإعدادها للاضطلاع مجدداً بمسؤولياتها في غزة.

52 - وهناك حاجة ملحة لاتخاذ خطوات ملموسة نحو توحيد غزة والضفة الغربية المحتلة سياسياً واقتصادياً وإدارياً. وغزة جزء لا يتجزأ من دولة فلسطينية مستقلة ديمقراطية متصلة الأراضي ذات سيادة تتوافر فيها مقومات البقاء ويجب أن تبقى كذلك، في إطار إيجاد حل للنزاع وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ويحتاج هذا الحل إلى بنية تحتية موحدة وتعزيز أمن الطاقة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد اقترحت طرائق جديدة لصرف الإغاثة استجابةً للدمار الواسع النطاق الذي لحق بسكان غزة. ويدعو أحد المقترحات إلى وضع خطة دخل أساسي طارئ غير مشروط مدتها عامان قابلة للتجديد ضمن خطة شاملة للتعافي تُنفذ بدعم من المجتمع الدولي<sup>(43)</sup>. وينص المقترح المذكور على دفع مبلغ شهري غير مشروط لتغطية تكلفة سلة أساسية من السلع والخدمات الأساسية، مع دفع مبلغ إضافي للفئات الأكثر ضعفاً، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة. ويتوقف مستوى الدخل المقدم على الموارد المتاحة، ولكن يُنظر إليه، عند مستوى يتراوح بين 100 و 150 دولاراً للشخص الواحد شهرياً، على أنه نهج مفيد للغاية<sup>(44)</sup>.

(43) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، "أرباح التعافي: دخل أساسي طارئ لفلسطين"، شباط/فبراير 2024.

(44) المرجع نفسه.

53 - ومن بين مزايا الدخل الأساسي الشامل المقترح سهولة التنفيذ مع انخفاض التكاليف الإدارية إلى حد كبير وتقليل التعقيدات البيروقراطية، وبالتالي تعظيم الأثر الصافي للمساعدة الخارجية. وعلاوة على ذلك، فإن المدفوعات النقدية المباشرة ستكون أنجع في تحفيز الاقتصاد المحلي، خاصة فيما يتعلق بإنتاج الغذاء، مقارنة بالمعونة الغذائية المستوردة التي تؤثر عادة تأثيراً سلبياً على المنتجين المحليين.

## خامساً - التكلفة التراكمية لعمليات الإغلاق والقيود الأخرى والعمليات العسكرية المتكررة

54 - استناداً إلى المنهجية التي وضعها الأونكتاد<sup>(45)</sup>، يقدم هذا القسم تقديرات للتكلفة الاقتصادية التراكمية الناجمة عن 16 عاما من عمليات الإغلاق والقيود التي فرضتها إسرائيل على النشاط الاقتصادي وعلى التنقل والعمليات العسكرية المتكررة في غزة خلال الفترة 2007-2023.

55 - وتؤدي العوامل الداخلية والعوامل السببية المتداخلة ومشكلات القياس إلى تعقيد تقدير التكلفة الاقتصادية لعمليات الإغلاق المطولة والقيود المفروضة على النشاط الاقتصادي والقيود المفروضة على التنقل والعمليات العسكرية التي جرت خلال الفترة 2007-2023، وكذلك الانقسام السياسي الفلسطيني. وعلاوة على ذلك، لا يمكن تحديد تكاليف عمليات الإغلاق والقيود الأخرى وتقديرها بمعزل عن التكلفة الناتجة عن العمليات العسكرية. ومع ذلك، يمكن تقدير مسار (سيناريو) نمو افتراضي، وهو السيناريو الذي لم تحدث فيه عمليات الإغلاق ولم تفرض فيه قيود أخرى ولم تحدث فيه عمليات عسكرية، ويتم حساب الناتج المحلي الإجمالي المفترض في هذا السيناريو الافتراضي. ويعكس انحراف الناتج المحلي الإجمالي في السيناريوهات الافتراضية عن قيمه الأساسية (الفعلية) التكلفة المجمع لعمليات الإغلاق والقيود الأخرى والعمليات العسكرية.

56 - ويصمم مسار (سيناريو) النمو الافتراضي على أساس أن حصة غزة في الاقتصاد الفلسطيني ظلت عند المستوى نفسه الذي كانت عليه في عام 2006. وبعبارة أخرى، من المفترض أن ينمو اقتصاد غزة بنفس معدل نمو اقتصاد الضفة الغربية المحتلة خلال فترة التقييم 2007-2023. وفي الواقع، خلال هذه الأعوام الستة عشر، انخفضت حصة غزة الفعلية في الاقتصاد الفلسطيني من 31 في المائة في عام 2006 إلى 14 في المائة في عام 2023. ومن المرجح أن تكون عمليات الإغلاق والقيود والعمليات العسكرية هي السبب الرئيسي للتراجع الحاد في حصة غزة في الاقتصاد الفلسطيني. والتكلفة الاقتصادية هي الفرق بين خط الأساس، وهو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي وأرقام نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وأرقام السيناريو الافتراضي.

57 - ولو استمر اقتصاد غزة في النمو بنفس معدل نمو اقتصاد الضفة الغربية في الفترة 2007-2023، فمن المقدر أن يكون ناتجها المحلي الإجمالي السنوي أعلى بنسبة 77,6 في المائة في المتوسط من مستواه الفعلي. وهذا يعني تكبد خسارة تراكمية تقدر بنحو 35,8 بليون دولار (بدولارات الولايات المتحدة بالقيمة الثابتة لعام 2015) من إمكانات الناتج المحلي الإجمالي غير المحققة خلال الفترة 2007-2023. ويعادل هذا المبلغ 13 ضعف الناتج المحلي الإجمالي لغزة في عام 2022 و 17 ضعف ناتجها المحلي الإجمالي في عام 2023 (انظر الشكل الحادي عشر والجدول 2). وفي الوقت نفسه، تشير التقديرات إلى أن نصيب

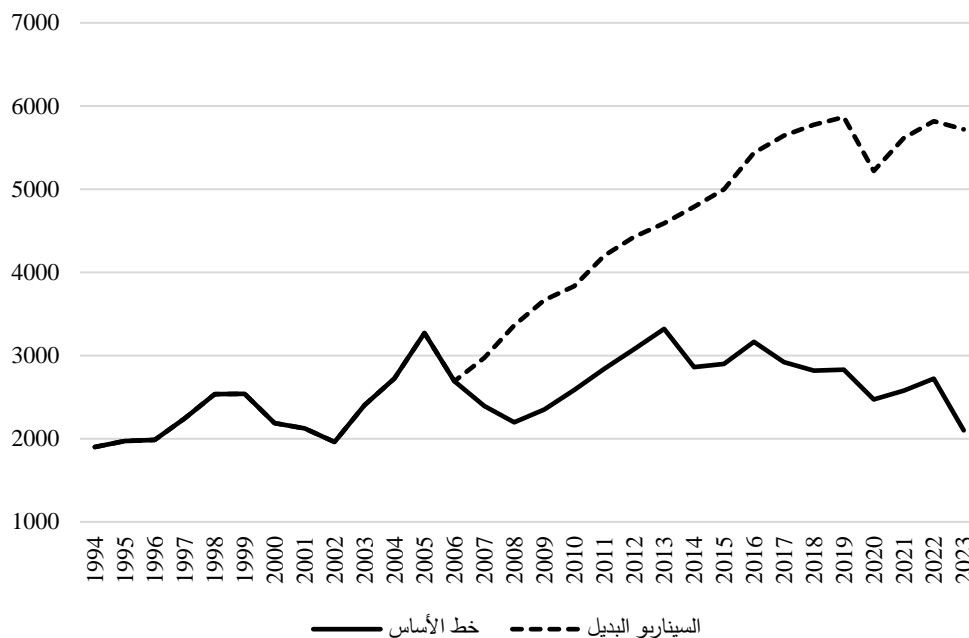
(45) انظر A/75/310.

الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023 كان سيزيد عن مستواه الفعلي بنسبة 2 575، أو 172,3 في المائة (انظر الشكل الثاني عشر والجدول 3).

الشكل الحادي عشر

غزة: الناتج المحلي الإجمالي، السيناريو الفعلي (خط الأساس) والسيناريو الافتراضي (عدم وجود عمليات إغلاق وعدم فرض قيود أخرى وعدم تنفيذ عمليات عسكرية)، الفترة 1994-2023

(بملايين دولارات الولايات المتحدة بالقيمة الثابتة لعام 2015)



المصدر: حسابات الأونكتاد. سيناريو خط الأساس هو الأرقام الفعلية المستقاة من بيانات الحسابات القومية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (1994-2023).

الجدول 2

غزة: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، السيناريو الفعلي (خط الأساس) والسيناريو الافتراضي، الفترة

2007-2023

(بملايين دولارات الولايات المتحدة بالقيمة الثابتة لعام 2015)

السنة	سيناريو خط الأساس	السيناريو البديل	الفرق	الفرق بالنسبة المئوية
2007	2 393,2	2 973,2	580,0	24,2
2008	2 196,7	3 363,0	1 166,3	53,1
2009	2 350,8	3 667,7	1 316,9	56,0
2010	2 586,3	3 834,6	1 248,3	48,3
2011	2 840,5	4 200,1	1 359,6	47,9
2012	3 076,7	4 427,7	1 351,0	43,9



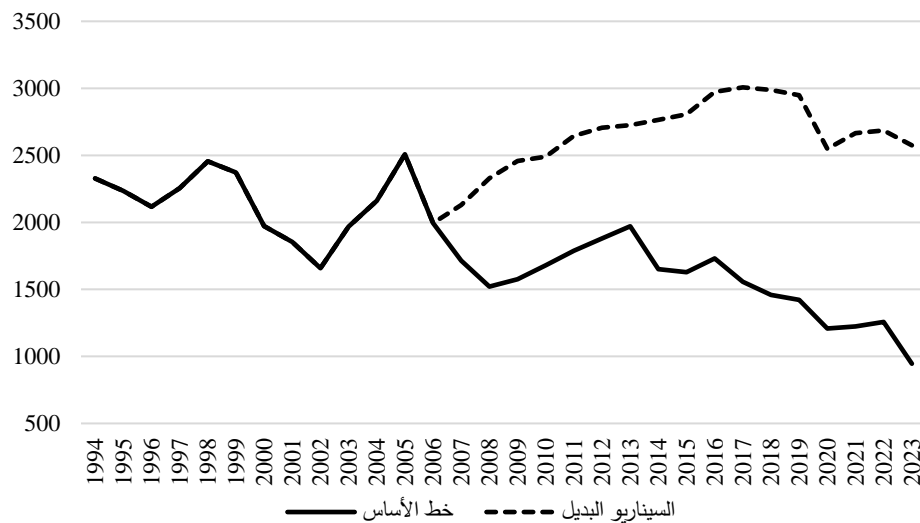
السنة	سيناريو خط الأساس	السيناريو البديل	الفرق	الفرق بالنسبة المئوية
2013	3 320,5	4 590,9	1 270,4	38,3
2014	2 860,7	4 788,8	1 928,1	67,4
2015	2 900,1	4 997,3	2 097,2	72,3
2016	3 164,9	5 436,8	2 271,9	71,8
2017	2 921,4	5 644,2	2 722,8	93,2
2018	2 818,9	5 775,9	2 957,0	104,9
2019	2 830,2	5 866,8	3 036,6	107,3
2020	2 473,3	5 219,3	2 746,0	111,0
2021	2 578,1	5 616,2	3 038,1	117,8
2022	2 722,7	5 817,6	3 094,9	113,7
2023	2 100,4	5 719,9	3 619,5	172,3
<b>المعدل التراكمي</b>	<b>46 135,4</b>	<b>81 940,0</b>	<b>35 804,5</b>	<b>77,6</b>

المصدر: حسابات الأونكتاد. سيناريو خط الأساس هو الأرقام الفعلية المستقاة من بيانات الحسابات القومية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (1994-2023).

الشكل الثاني عشر

غزة: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، السيناريو الفعلي (خط الأساس) والسيناريو الافتراضي، الفترة 1994-2023

(بالقيمة الثابتة لدولارات الولايات المتحدة لعام 2015)



المصدر: حسابات الأونكتاد. سيناريو خط الأساس هو الأرقام الفعلية المستقاة من بيانات الحسابات القومية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (1994-2023).

## الجدول 3

غزة: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، السيناريو الفعلي (خط الأساس) والسيناريو الافتراضي، الفترة 2007-2023

(بالقيمة الثابتة لدولارات الولايات المتحدة لعام 2015)

السنة	سيناريو خط الأساس	السيناريو البديل	الفرق	الفرق بالنسبة المئوية
2007	1 714,7	2 130,3	415,6	24,2
2008	1 521,4	2 329,2	807,8	53,1
2009	1 575,6	2 458,2	882,6	56,0
2010	1 679,4	2 490,0	810,6	48,3
2011	1 788,7	2 644,8	856,1	47,9
2012	1 880,3	2 705,9	825,6	43,9
2013	1 971,5	2 725,8	754,3	38,3
2014	1 651,3	2 764,3	1 113,0	67,4
2015	1 628,9	2 806,8	1 177,9	72,3
2016	1 730,8	2 973,3	1 242,5	71,8
2017	1 556,6	3 007,4	1 450,8	93,2
2018	1 458,3	2 988,0	1 529,7	104,9
2019	1 422,2	2 948,1	1 525,9	107,3
2020	1 207,6	2 548,4	1 340,8	111,0
2021	1 223,9	2 666,2	1 442,3	117,8
2022	1 256,8	2 685,4	1 428,6	113,7
2023	945,7	2 575,4	1 629,7	172,3

المصدر: حسابات الأونكتاد. سيناريو خط الأساس هو الأرقام الفعلية المستقاة من بيانات الحسابات القومية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (1994-2023).

58 - وأدت عمليات الإغلاق والقيود الأخرى والعمليات العسكرية والحرب إلى إعاقة اقتصاد غزة وأسفرت عن خسائر جسيمة في الناتج المحلي الإجمالي وعززت الفقر والاعتماد على المعونة. ومع ذلك، ينبغي التشديد على أن التقييم الكمي المستند إلى السيناريو الافتراضي يعطي تقديرات جزئية أدنى حداً ومتحفظة لسببين على الأقل: (أ) فهو يفترض أداء النمو في ظل ظروف الاحتلال المستمر، حيث لم تُرفع القيود المفروضة على النشاط الاقتصادي بالكامل ولكنها تظل عند مستوياتها الكبيرة التي كانت سائدة قبل عام 2007؛ (ب) أنه لا يأخذ في الاعتبار التأثير السلبي الكبير للاحتلال على اقتصاد الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وهو ما وثقه على نطاق واسع الأونكتاد وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمات أخرى.

59 - ولذلك، فإن التقديرات الواردة في هذا التقرير متحفظة وجزئية. ومن خلال تقييد نطاق التقييم، فإن التقرير يستبعد تكاليف احتلال دام 39 عاماً من عام 1967 إلى عام 2006، ولا يأخذ في الاعتبار سوى

جزء بسيط من إجمالي تكاليف تدمير غزة خلال الفترة 2007-2023. وتضاف إلى هذه الحصيلة الخسائر التي ستخلفها الحرب في عام 2024. وعلاوة على ذلك، لا تشمل التكلفة المقدرة المذكورة أعلاه تكاليف استبدال البنية التحتية، وكذلك الأصول العامة والخاصة التي دمرت خلال العديد من العمليات العسكرية الكبرى، بما في ذلك في الفترات 2008-2009، وأعوام 2012، و 2014، و 2021، و 2022، وأيار/مايو 2023، وأثناء الحرب منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، كما أنها لا تأخذ في الاعتبار الأصول غير الملموسة مثل تكوين رأس المال البشري، الذي يُحتمل أن يتأثر بشدة، كما يتضح من خسارة الأطفال في غزة سنة دراسية واحدة من التعليم.

## سادسا - ملاحظات ختامية

60 - إنني أدين بشدة الهجمات المروعة التي شنتها حماس وغيرها من الجماعات الفلسطينية المسلحة في إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 واستمرار احتجاز الرهائن في غزة. فلا شيء يمكن أن يبرر هذه الأعمال الإرهابية. وأكرر دعوتي إلى إطلاق سراح جميع الرهائن فوراً ودون شروط.

61 - ويواجه المدنيون في جميع أنحاء غزة خطراً جسيماً. وهناك حاجة إلى وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية على الفور. لقد كان نطاق الموت والدمار في غزة نتيجة للحرب كارثياً ومروعا وغير مسبوق. ولا شيء يبرر إنزال العقاب الجماعي بالشعب الفلسطيني. وإنني أدين بشكل قاطع قتل وتشويه المدنيين في غزة، بمن فيهم النساء والأطفال، على نطاق واسع.

62 - وقبل تشرين الأول/أكتوبر 2023، خلفت عمليات الإغلاق والقيود الصارمة المفروضة جواً وبحراً وبراً، بما في ذلك على استيراد التكنولوجيا والمدخلات الأساسية، تأثيراً شديداً على اقتصاد غزة وتسببت في أزمة إنسانية عميقة داخل القطاع المكتظ بالسكان. وكانت التحديات الاجتماعية والاقتصادية هائلة حتى قبل تشرين الأول/أكتوبر 2023.

63 - ومنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، تشهد غزة أعمال عنائية ذات كثافة غير مسبوقة. وتوقفت الأنشطة الاقتصادية في جميع القطاعات الإنتاجية، باستثناء الحد الأدنى من الخدمات الصحية والغذائية الإنسانية المقدمة في ظل ظروف سادها نقص حاد في المياه والوقود والكهرباء وقيود على إمكانية الحصول عليها. وأدت الأعمال العدائية المكثفة إلى تفاقم الأوضاع المعيشية المتردية أصلاً لسكان غزة، نصفهم من الأطفال.

64 - وأدى الرد العسكري الإسرائيلي والحرب التي شنتها إسرائيل إلى وضع كارثي لسكان غزة البالغ عددهم 2,3 مليون نسمة، والذين كانوا يعيشون أصلاً في ظل ظروف اجتماعية واقتصادية مزرية تحت وطأة 57 عاماً من الاحتلال و 17 عاماً من إغلاق غزة. أما الفقر النقدي فقد اتسع نطاقه وتعمق، في حين اجتاحت الفقر المتعدد الأبعاد السكان بالكامل، نظراً للحرمان من الغذاء والتعليم والصحة والبنية التحتية الأساسية.

65 - ولولا عمليات الإغلاق والقيود المفروضة على النشاط الاقتصادي وعلى التنقل وجولات التصعيد المتكررة والحرب منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر على أقل تقدير، لكان من المرجح إلى حد كبير أن تحافظ غزة على حصتها في الاقتصاد الفلسطيني على الأقل، ولكان ناتجها المحلي الإجمالي أعلى بنحو 77,6 في المائة ولكان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أعلى بنحو 172 في المائة من الأرقام الفعلية في عام 2023.

66 - والقيود المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، وفي غزة بشكل خاص، ليست نتاجاً للأحداث الأخيرة فقط، بل هي متجذرة في احتلال دام 57 عاماً وعمليات الإغلاق استمرت 17 عاماً. ويتطلب تحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة إنهاء الاحتلال وتقديم دعم مالي وسياسي كبير من المجتمع الدولي.

67 - ويتوقف مستقبل الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى حد كبير على الإجراءات التي تتخذها حكومة إسرائيل وحكومة دولة فلسطين والجهات المانحة والمجتمع الدولي. ويجب كسر الحلقة المفرغة من التمييز وإعادة الإعمار الجزئي من خلال إنهاء الاحتلال وإيجاد حل تفاوضي قائم على وجود دولتين، استناداً إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

68 - وإن النهج الجديد لإعادة التأهيل الاقتصادي الذي يتمحور حول بناء السلام لا يمكن أن يهدف فقط إلى استعادة الوضع الذي كان سائداً قبل تشرين الأول/أكتوبر 2023. والحلول السياسية المستدامة ووقف عمليات الإغلاق الإسرائيلية المنهكة، وفقاً لقرار مجلس الأمن 1860 (2009)، هي وحدها الكفيلة بإعادة الأمل لسكان غزة الذين طالبت معاناتهم. ولا يمكن أن تكون التدابير المجزأة التي يمكن عكس مسارها بديلاً عن رفع الإغلاق عن غزة للسماح لاقتصادها بالتعافي والتجارة بشكل طبيعي وحر مع الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وبقية العالم.

69 - وهناك حاجة ملحة لاتخاذ خطوات ملموسة نحو توحيد غزة والضفة الغربية المحتلة سياسياً واقتصادياً وإدارياً. وغزة جزء لا يتجزأ من دولة فلسطينية مستقلة ديمقراطية متصلة الأراضي ذات سيادة تتوافر فيها مقومات البقاء ويجب أن تبقى كذلك، في إطار إيجاد حل للنزاع وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يؤدي دوراً رئيسياً في تيسير التوصل إلى هذا الحل من خلال توفير الدعم السياسي والتقني والمالي المتسق.

70 - بالإضافة إلى وقف إطلاق النار الدائم والإغاثة الفورية، يتطلب التعافي والتنمية المستدامة في غزة تحركاً عاجلاً من المجتمع الدولي لضخ مساعدات ضخمة لإعادة إعمار القطاع المدمر. وإعادة بناء غزة بشكل كامل وأفضل ليس ضرباً من المستحيل. فالتاريخ يظهر أن إعادة بناء المجتمعات التي مزقتها الحروب أمر ممكن الحدوث إذا ما تضافرت جهود المجتمع الدولي.

71 - ولكي ينجح ذلك، سيلزم عقد مؤتمر دولي لإعادة إعمار غزة يمكن للجهات المانحة خلاله تقديم تعهدات موثوقة لصندوق مخصص لإعادة الإعمار والإغاثة ودعم ميزانية حكومة دولة فلسطين. وهناك حاجة إلى خطة تعافي شاملة لدولة فلسطين، وليس غزة فقط، من أجل تعزيز التعافي والسلام والاستقرار على المدى الطويل. وينبغي للخطة أن تلبي الاحتياجات الإنسانية الفورية وتعطي الأولوية لترميم البنية التحتية الحيوية الداعمة للحياة في إطار تدخل شامل لتسهيل حل الدولتين وإرساء الأسس الاقتصادية للسلام والاستقرار الدائمين في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل وربوع المنطقة.

72 - ومن الأهمية بمكان سرعة ترميم البنية التحتية والخدمات الأساسية لاحتواء العواقب الطويلة الأجل التي خلفتها الحرب الأخيرة غير المسبوقة. وهناك حاجة ماسة وملحة إلى برنامج واسع النطاق للتعافي يعطي الأولوية لإعادة بناء البنية التحتية بأكملها، لا سيما في المنافع العامة الحيوية مثل المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والتعليم والصحة، بالإضافة إلى استعادة إمكانية استفادة الجمهور من خدمات الكهرباء بشكل كامل. وطوال عملية التعافي، سيكون من الضروري مراعاة المنظورات الجنسانية لتلبية

الاحتياجات المتباينة. وبالمثل، يجب مراعاة التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في عملية إعادة البناء وإعادة الإعمار من أجل حماية حقوقهم وضمان إدماجهم في المجتمع.

73 - وسيعزز هذا الحل من خلال تمكين حكومة موحدة لدولة فلسطين من تطوير حقول الغاز الطبيعي التي اكتشفت في تسعينيات القرن العشرين في البحر الأبيض المتوسط قبالة شاطئ غزة للمساعدة في تمويل إعادة إعمار البنية التحتية وإعادة بناء القاعدة الإنتاجية في غزة وتعزيز أمن الطاقة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة<sup>(46)</sup>.

74 - ويمكن تعظيم المكاسب الإنمائية من خلال تعزيز التأزر الذي يربط الإغاثة بالتنمية، بحيث تعطي جهود إعادة الإعمار الممولة من الجهات المانحة الأولوية لتوظيف العمال والمهنيين الفلسطينيين والتعاقد مع شركات فلسطينية من غزة، وكذلك من الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.

75 - وقد أصبحت قدرة الأونروا على تلبية الاحتياجات المتزايدة للاجئين الفلسطينيين في مختلف أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة محدودة بشكل كبير. وتظل الأونروا أكبر جهة إنسانية في غزة حتى الآن، وتشكل العمود الفقري للاستجابة الإنسانية. ويحظى دورها الحيوي في تقديم الدعم الأساسي والتخفيف من آثار الأزمات الإنسانية وتعزيز الاستقرار الإقليمي باعتراف على نطاق واسع، وقد أصبح أكثر أهمية خلال هذه الحرب.

76 - ولا يمكن الاستعاضة عن حق الشعب الفلسطيني في التنمية وتقرير المصير وفي إقامة دولته بمساعدات إنسانية واقتصادية، وإن كانت ضرورية لفترة مؤقتة. وقد عزز الدمار والبؤس في الأشهر الماضية حقيقة بسيطة مفادها أنه لم يعد بإمكان الفلسطينيين والإسرائيليين الانتظار لإنشاء أفق سياسي قابل للاستمرار. وقد حان الوقت لوضع الأسس لمستقبل أفضل للفلسطينيين والإسرائيليين وشعوب المنطقة ككل. ويجب على الإسرائيليين والفلسطينيين ودول المنطقة والمجتمع الدولي ككل أن يتخذوا على وجه الاستعجال خطوات تمكن الطرفين من العودة إلى الانخراط في المسار السياسي الذي طال انتظاره لتحقيق حل الدولتين.

77 - والأمم المتحدة باقية على التزامها بدعم الفلسطينيين والإسرائيليين في إنهاء الاحتلال وإيجاد حل للنزاع وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات الثنائية، في سبيل تحقيق الرؤية القائمة على وجود دولتين - إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة تماماً وديمقراطية تتمتع بوحدة الأرض والسيادة وتتوافر لها مقومات البقاء، تشكل غزة جزءاً لا يتجزأ منها - تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن ضمن حدود آمنة ومعترف بها، على أساس خطوط ما قبل عام 1967، وتكون القدس عاصمة لكلتا الدولتين.

*The Economic Costs of the Israeli Occupation for the Palestinian People: The Unrealized Oil and Natural Gas Potential* (United Nations publication, 2019) (46)